آفاق برلمانية

مواطن

كانون أول ٢٠٠٣/ م المجلد السابع، العدد ٩ نشرة تصدرعن: مـواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية - رام الله December 2003 Volume 7, No.9

جدار «الموت» العنصري:

هكذا يصنع المحتلون نكبة جديدة بنسخة معدلة

- النائب خريشة: الانشغال الرسمي بالجدار موسمي
- مسؤول رفيع لمتضرر: من أين حصلتم على خريطة الجدار؟!!
- ناشطة أميركية: بوش هو الذي أقام الجدار غير الأخلاقي

جنين - عبد الباسط خلف:

يجلس محمد جرادات أو «مسؤول ملف» جدار الفصل العنصري، في جمعية التنمية الزراعية في جنين وراء مكتب متواضع، تنافست الأوراق على احتلاله، يقلب صفحاته، ويدون ملاحظته الموجعة فوق خارطة ضخمة تظهر فداحة المساحات التي سرقها الجدار في قسمه الغربي، فيما تشير خطوط أخرى ذات لون مغاير للثمن الباهظ الذي سيدفعه الفلسطينيون بفعل الجدار الشرقي.

يقول جرادات، منسق اللجنة الوطنية لمقاومة الجدار إنه وطبقاً للدراسات والمتابعات المتخصصة لن يبقى وراء الجدار في الكيان الفلسطيني الافتراضي غير نسبة لا تتعدى ٤٢ ٪ من مساحة الضفة الغربية، أو ١٢ ٪ من مساحة فلسطين التاريخية؛ أي سيصبح وطننا بمساحة أقل ٥٨٪.

ثلاثة «كانتونات»

يستعين بدراسة للباحث وليد أبو محسن، مدير وحدة المساحة والخرائط في مركز أبحاث الأرض لرسم مشهد قاتم للحال الذي ستصبح عليه الأراضي الفلسطينية: ستشكل ثلاثة كانتونات، واحد في الشمال يتألف من نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية، ويرتبط مع رام الله بمعبر قرب مستعمرة «أرئيل»، بمساحة ١٩٣٠ كيلومتراً، وثان في الجنوب يتكون من الخليل وبيت لحم وتبلغ مساحته ٧١٠ كيلومترات، وثالث في أريحا ومساحته ٦٠ كيلومتراً، الأمر الذي يعني عزل ٩٥ ألف فلسطيني، عدا عن مائتي ألف في القدس الشرقية عن بقية الضفة، وسيحاصر ١١٥٠٠ فلسطيني في ١٦ قرية بين الجدار و«الخط الأخضر».

وإذا ما اكتمل الجدار الشرقي، فسيحاصر ٢٠٠ ألف

فلسطيني في القدس، و ٢٥٠ ألفاً آخرين في الجيوب الصغيرة، وسينتقل ٤٥٠ ألف مواطن إلى السيادة الإسرائيلية.

التتمة ص٥

المنهاج الفلسطيني الجديد

البعض يرى فيه «إنجازاً تاريخيا» وآخرون يرون فيه إعادة لمنهج الحفظ والتلقين

المعدون يخافون من «غضب الآخرين» والمنتقدون «يرفضون» تقديم المساعدة!

رام الله - يوسف الشايب:

يعتبر البعض أن إعداد «منهاج مدرسي فلسطيني»، من أهم إنجازات السلطة الوطنية الفلسطينية، في حين يصف آخرون هذا المنهاج بـ«الكارثي»، أو أنه «دون التوقعات» .. البعض يرى فيه انتصاراً للتيار المحافظ، في حين يرى فيه آخرون امتداداً للمناهج السابقة في الاعتماد على الحفظ والتلقين .. البعض يراه يعبر عن الهوية الفلسطينية، في حين يقول آخرون إن من الصعب التعرف على هوية المنهاج الفلسطينية، وبخاصة إذا ما تم نزع الغلاف عن الكتب.

ما تتفق عليه الآراء هو أن «المنهاج» بالضرورة يصنع جيل المستقبل .. البعض يرى أن «المنهاج الفلسطيني» سيخلق جيلاً مشوهاً غير قادر على الإبداع، في حين يؤكد القائمون على إعداده عكس ذلك، مشيرين إلى أن هؤلاء المنتقدين يعيشون في «أبراج عاجية» .. يرفضون أي تعاون في إعداد المنهاج، على الرغم من دعوتهم، وهذا نابع إما من عدم خبرتهم في هذا المجال، أو أنهم غير معنيين بالانخراط في أي عمل وطني، دون الحصول على مبالغ طائلة.

«آفاق برلمانية» قررت أن تفتح هذا الملف الشائك، في محاولة منها للوقوف على حقيقة الأمور، من خلال الوقوف على آراء ذوي العلاقة، وبخاصة المعلمين والطلبة.

تجاهل النصوص العميقة

أول الانتقادات كانت لمدرس لغة عربية من إحدى قرى رام الله، فضل عدم ذكر اسمه، حيث أشار إلى أن المنهاج «صعب»، أي أعلى من مستوى الطالب، وفي أحيان كثيرة أعلى من مستوى المعلم نفسه، حسب تعبيره، وربما المفتش أيضاً، ويروي حكايات عدة، أثناء مشاركته في دورات أعدتها وزارة التربية والتعليم العالي لمعلمي المنهج الجديد، ومنها أن طلب من أحد المفتشين الإجابة عن أحد الأسئلة، فما كان من المفتش إلا أن أجابه: «عندما تصل إلى هذا السؤال نط عنه». وفي حادثة أخرى، قال له مفتش آخر عندما سأله عن درس بأكمله: «باين عليك ما بدك تروّح بدري اليوم».

التتمة ص٤

في هذا العدد

مراجعة كتاب «شرق وغرب: الشرخ الأسطوري»	جميل هلال
حملة ضد إدوارد سعيد بعد موته؟!	فخري صالح
غزو المصطلح السياسي ..... إلى أين؟	مهند عبد الحميد
الموازنة العامة للعام 2004	بسام عثمان
تراجيديا حوار الطريق المسدود	خليل شاهين
رفح بين أنقاض الركام ومصارعة اللجوء الجديد	محمد البابا
طبيعة العلاقة بين المجلسين الوطني والتشريعي	عماد موسى

وثيقة جينيف والمسار السياسي

إن النقاش والجدل الجاري حول وثيقة جنيف يغفل المفعول العملي المباشر المتوقع للوثيقة، وهو تحريك «خارطة الطريق» باتجاه «الدولة المؤقتة»، بدلاً من أي مسار آخر ينهي الصراع.

فبعد أن كانت حكومة شارون قد أعلنت وفاة «خارطة الطريق» بشروطها الـ ١٤ والتي قبلت الولايات المتحدة ١٢ منها، سيقوم رئيس الوزراء الإسرائيلي بـ«التنازل» عن عدد من هذه الشروط من أجل المضي في مسار سياسي يوصل للدولة المؤقتة.

هذا لا يعني أنه لا توجد عثرات على الطريق وأولاها تحقيق وقف إطلاق نار من قبل الجانبين، إضافة إلى أن إقامة دولة مؤقتة لن يكون ممكناً ما دام هناك تهميش سياسي للرئيس عرفات.

ولكن المؤشرات السياسية على ما هو قادم يمكن رصدها بوضوح. منها أن شارون نفسه أعلن عن إمكانية القيام بانسحاب من طرف واحد باتفاق مع الجانب الفلسطيني أو من دونه. إضافة إلى أن التصريحات الأخيرة للوزير أولمرت حول انسحابات إضافية مؤشر بهذا الاتجاه، ومتعذر دون التنسيق مع شارون.

أما استقبال رئيس دولة إسرائيل موشيه كتساف لمجموعة جنيف، وهو أصلاً من حزب الليكود قبل أن يصبح رئيساً للدولة، فلم يكن الهدف منه تأييد الوثيقة، وإنما تهيئة الرأي العام في إسرائيل لمسار سياسي «وتسهيل» مهمة شارون إزاء قوى اليمين المعارضة لأي مسار من هذا النوع، داخل الحكومة وخارجها.

ويندرج في هذا النطاق، أيضاً، لقاء وزير الخارجية الأمريكي كولن باول مع مجموعة جينيف، أي التلويح للمعارضين اليمينيين بما هو أسوأ من وجهة نظرهم إن رفضوا المضي في «خارطة الطريق». ومن الجدير الإشارة هنا إلى أن اجتماع كتساف مع متبني الوثيقة لم ينجم عنه أي احتجاج رسمي للحكومة الإسرائيلية. ولذا، فإن الاحتجاج الضعيف الذي صدر لدى لقاء باول معهم كان من باب رفع العتب والحفاظ على ماء الوجه داخلياً، بعدما تم رفضها من قبل الحكومة الإسرائيلية.

ومن الواضح، أيضاً، أنه أسهل للجانب الفلسطيني الموافقة على دولة مؤقتة منه التوصل لاتفاقية تنهي الصراع، بسبب وجود معارضة داخلية إسرائيلية وفلسطينية لأية اتفاقية تعكس موازين القوى الفعلية على الأرض، السياسية منها والعسكرية، وفي الظروف الإقليمية والعالمية الحالية. وقد كانت السلطة الفلسطينية قد وافقت على «خارطة الطريق»، وإن قامت الدولة المؤقتة، فهي سترجئ كافة القضايا الخلافية (حق العودة، والقدس، والحدود، والسيادة) إلى المستقبل، وبالتالي ستجري الإشارة إلى أنه لم يتم التنازل عن أي منها.

ولكن، من ناحية فعلية وواقعية، لا شيء يضمن أن مفاوضات الحل النهائي بعد إنشاء الدولة المؤقتة ستكتمل بنجاح مقبول لدى الطرفين. لذا، من المرجح استمرار الدولة المؤقتة إلى فترة غير محددة.

هذه هي القضية التي لا يوجد نقاش كافٍ حولها الآن؛ لانهماك الجميع في اتخاذ مواقف حول وثيقة جنيف، بما في ذلك المجلس التشريعي، بينما القضية الأساسية الفعلية من ناحية سياسية، هي مفعول وأثر الوثيقة في الحقل السياسي المباشر، أي توفير قوة دفع نحو الدولة المؤقتة.

الشاعر ما زال يبحث عن مأوى لأطفاله منذ عام ونصف

رفح بين أنقاض الركام ومصارعة اللجوء الجديد

رفح – محمد البابا:

بعد مرور أكثر من عام ونصف العام على هدم قوات الاحتلال الإسرائيلي منزله، لا يزال سامي الشاعر (٥٥ عاماً) ينتظر الحلول الرسمية والأهلية لإيواء أسرته، وتعمير بيت جديد لأطفاله، والكف عن التنقل بهم تارة عند أقاربه، وأخرى بين الشقق والمنازل غير المؤهلة للإيجار.

الشاعر الذي هدمت قوات الاحتلال الإسرائيلي منزله المحاذي للشريط الحدودي الفاصل بين فلسطين ومصر قبالة حي البرازيل برفح (جنوب قطاع غزة) في أيار من العام الماضي، أبٌ لعشرة أبناء، فقد اثنين منهم شهداء جمال (١٦ عاماً) وسالم (١٥ عاماً) أثناء اجتياح قوات الاحتلال لمدينة رفح وقيامها بهدم المنازل وتجريف الأشجار وقتل الأطفال الذين حاولوا الاحتجاج على هدم منازلهم.

قال الشاعر: لم أترك مؤسسة رسمية أو أهلية إلا وطرقت أبوابها، ولم أعتق نائباً في المجلس التشريعي ولا مسؤولاً في السلطة، إلا وناقشت معاناة أسرتي معه.

وأضاف: طلبي منذ عام ونصف فقط إنشاء بيت جديد لي، مع استعدادي التام لتوفير قطعة أرض لتسهيل البناء.

وتابع: خاطبت عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة في بث حي ومباشر المسؤولين كافة ورجوتهم الوقوف إلى جانبي وجانب كل الأسر المشردة، والمساهمة الجادة في بناء منازل جديدة لأصحاب البيوت المدمرة، ولم أتوصل إلى نتيجة ايجابية. حصلت على رقم «فاكس» لمكتب الرئيس «أبو عمار» من أجل إرسال كتاب خاص أعرض فيه مشكلتي علني أجد حلاً شافياً لها.

9459 مشرداً جديداً وآلاف أخرى معرضة لخطر التشرد!!

دمرت قوات الاحتلال منازل ١٣٢٠ أسرة بشكل كلي في محافظة رفح منذ اندلاع الانتفاضة في أيلول العام ٢٠٠٠. وقد أدى الهدم الوحشي للمنازل إلى تشريد ١٦٧٠ أسرة تضم ٩٤٥٩ شخصاً، فيما يواجه أكثر من ٢٥٠٠ منزل تقع على امتداد الشريط الحدودي الأضرار اليومية للقصف الإسرائيلي والرصاص العشوائي والتوغلات شبه اليومية. محنة إنسانية قل نظيرها، حيث يحرم الأطفال والإنسان في هذا المكان من أبسط حقوقهم، من وجود مأوى لهم، ويقذف في العراء تحت رحمة الطبيعة، ولا يحرك هذا العمل الإجرامي الذي يعد من أبشع جرائم الحرب، ضمير العالم الحر، ولا يحرك شيئاً في الإدارة الأميركية التي تقيم الدنيا ولا تقعدها عندما يمس المدنيون الإسرائيليون، لكنها تصمت وأحياناً تبرر تلك الجرائم وتتبنى رواية الاحتلال الكاذبة.

ويضيف الشاعر أنه ضمن أصحاب المنازل التي لا تتلقى خدمات اجتماعية من وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»؛ لكونه لا يمتلك بطاقة «لاجئ» ومن مواليد رفح أصلاً، ما ساهم في تفاقم مشكلته بعد أن قامت «الأونروا» ببناء ٩٧ وحدة (منزلاً) ضمن مواصفات محددة سلمتها لذوي البيوت المدمرة، وتقوم حالياً بإنشاء ١٠٣ وحدات، ما يعني حل «الأونروا» حتى الآن ما نسبته ١٥٪ من المشكلة. ويشمل إعصار التدمير المتواصل في رفح الذي طال في الأيام الأخيرة فقط – في العاشر من حزيران الماضي – ما يزيد على ١٤٧ منزلاً.

الجهات المسؤولة تتذرع بالإمكانيات المحدودة

قال الشاعر بضجر بينما كان يرتدي كوفية حمراء لفها حول رأسه: إنهم يسكتوننا بمساعدات عينية ومادية لا تغني ولا تسمن من جوع، تقدمها مؤسسات مختلفة فور وقوع الفاجعة وحلول الدمار، وبعد ذلك لا نرى أحداً، ونبقى نتردد أمام أبواب المؤسسات، وتصبح خيام اللجوء الجديدة مزاراً فقط للصحافيين الأجانب ووسائل الإعلام التي لم تساهم حتى الآن بالشكل الفاعل بمنع أنياب «البلدوزر» من التهام «تحويشة العمر» ومأوانا الوحيد بعد أن أصبح الحلم الفلسطيني لكل إنسان هو البيت وعمل يضمن منه قوت أطفاله.

وتنهد متسائلاً: فما بالك بمن يخسر حلمه، بيته وعمله، ماذا عليه أن يفعل؟! ومن فترة إلى أخرى ينظم أصحاب المنازل المدمرة احتجاجات مختلفة، منها نصب الخيام البيضاء، والاعتصام أمام المؤسسات الرسمية في المحافظة والمجلس التشريعي، أو التظاهر ورفع الشعارات واللافتات المطالبة بإنشاء منازل لإيواء أسرهم، ووصل الحد بهم أحياناً إلى مهاجمة عدد من المقار الرسمية وتحطيم أثاث بعضها، والتهجم على شخصيات مسؤولة.

وكانت عدد من المؤسسات الأهلية كنادي خدمات وشباب رفح استوعب عدداً من الأسر المشردة مدة معينة حتى تم توفير مأوى لهم.

خطة لبناء 504 وحدات سكنية

وزير الزراعة والنائب عن دائرة رفح روحي فتوح، أكد أن إمكانات السلطة المالية هي سبب العجز وليس التقصير، مشيراً إلى أن السلطة أقرت خطة لبناء ٥٠٤ وحدات سكنية، وتعمل، جاهدة، من أجل تقديم الخدمة للأسر المنكوبة.

وقال: هناك نقص في الأراضي الحكومية برفح، الأمر الذي يعيق تنفيذ المشاريع، إضافة إلى أن إعصار الدمار الإسرائيلي يتواصل بشكل يومي وإجرامي.

وأضاف: هناك خطط لابتياع أراض برفح وتقديمها للجهات المانحة من أجل بناء وحدات سكنية كـ«الأونروا» والجهات الممولة الأخرى.

وأكد فتوح أن السلطة تعمل على حل إشكالية الذين لا يحملون بطاقة التموين ولا ينحدرون ضمن خطة «الأونروا»، لإنشاء مساكن لهم، وسيتم قريباً وفور توفير الدعم المالي إنهاء مشكلة هذه الأسر.

وحول مساعدة الرئيس قال: إن المساعدة بقرار رئاسي تصرف لأصحاب المنازل المدمرة، ولا يعيقها أحياناً سوى العجز المالي، وتقوم السلطة بتشجيع أي إجراءات من شأنها دعم المنكوبين.

وحول تجميد أرصدة المؤسسات الخيرية التي يمكنها تقديم مساعدات لذوي البيوت المدمرة، أكد فتوح أن محافظ سلطة النقد أصدر تعليماته للبنوك بصرف الشيكات المخصصة لدعم المتضررين، مشيراً إلى أن العائق الوحيد هو الاحتلال الذي يدمر المنازل لإخضاع المواطنين وإنهاء الانتفاضة وتركيع أبناء شعبنا، الأمر الذي لن يتحقق أبداً.

بعض تجار الحروب حفروا نفقاً أو اثنين خلال الانتفاضة

وتتهم قوات الاحتلال الإسرائيلي الشاعر بحفر «نفق» داخل منزله يربط بين رفح الفلسطينية ورفح المصرية، وتتذرع حكومة الاحتلال كل مرة تهدم فيها منازل فلسطينية بحفر الأنفاق التي تستخدم لتهريب الأسلحة من الأراضي الفلسطينية إلى قطاع غزة، أو إطلاق مسلحين القذائف والعيارات النارية على جنودها من داخل هذه البيوت. وقد زعم شاؤول موفاز أن جيشه تمكن من تدمير ٤٠ نفقاً على الحدود الفلسطينية المصرية بالقرب من رفح خلال فترة الانتفاضة.

وعرضت قوات الاحتلال صوراً فوتوغرافية وتلفزيونية لنفق في حزيران الماضي ادعت أنها ضبطته بالقرب من رفح بعد اجتياحها الأخير للمدينة الذي استمر ١٢ يوماً، وواجهت فيه انتقادات دولية. وأكدت غالبية أصحاب المنازل المدمرة أن قوات الاحتلال تتذرع بذلك لتضليل الرأي العام الدولي، وإيجاد المبررات، ومواصلة إنشاء جدار الفصل العنصري الممتد على طول الشريط الحدودي، ونفى جميع المواطنين الذين التقتهم «آفاق برلمانية» من أصحاب المنازل المدمرة علمهم بوجود أنفاق.

ورداً على هذه المزاعم، قال ممثل الرئيس في محافظة رفح المحافظ مجيد الأغا: إن ظاهرة حفر الأنفاق في المناطق الحدودية موجودة في كل العالم، وليست ظاهرة جديدة، وقد حاربت السلطة الوطنية قبل اندلاع انتفاضة الأقصى بكل قسوة حفر الأنفاق، وتمكنت من تدمير وسد أكثر من ٢٥ نفقاً على الشريط الحدودي.

وأضاف: الهيمنة الإسرائيلية، وتدميرها للبنية الأساسية للأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتدمير مقارها، اضعف أداء السلطة، وولد فرصة لبعض المنتفعين وتجار الحروب لحفر نفق أو اثنين على مدار الانتفاضة، استخدموها لتهريب الممنوعات والبضائع، وأحياناً المواد الغذائية. واستهجن الأغا الادعاء الإسرائيلي مقارنة مع عدد المنازل المدمرة، مشيراً إلى أن أصحاب المنازل المدمرة لا يقبلون حفر أنفاق داخل منازلهم، ويحاربون فوراً كل من تسول له نفسه بذلك، حفاظاً على منازلهم وأسرهم، إلا أن قوات الاحتلال تدعي وجود أنفاق لمواصلة تدمير أكبر عدد ممكن من المنازل ضمن سياسة العقاب الجماعي، لمواصلة بناء الجدار الحديدي العنصري على طول الحدود الفلسطينية المصرية، وذلك لإبقاء شعبنا محاصراً، وضمن القبضة الحديدية للاحتلال.

وتساءل الأغا باستهجان: إذا كان المراد تدمير نفق، فلمَ هدم ١٤٧ منزلاً حوله، أي قانون أو ذريعة تسمح بذلك؟

وأضاف: حتى خلال الانتفاضة وقبل أقل من ثلاثة أشهر، قام جهاز الأمن الوقائي بإغلاق مشروع نفقين، واعتقال المسؤولين عنهما، ونظم حملة إعلامية واسعة أمام الرأي العام الدولي إثباتاً للجميع عدم موافقة السلطة والشعب على ذلك، ولإبطال حجة وذريعة الإسرائيليين.

إنشاء منازل جديدة لا يحتاج إلى سنوات!!

وأكد العديد من أصحاب المنازل المدمرة أن انتظار الجهات المانحة وتوفير الأراضي الخاصة لإنشاء منازل جديدة عليها قضية لا تحتاج إلى سنوات عديدة لإنهائها، بقدر ما تحتاج إلى قلوب وأيدٍ مخلصة لإنهاء المشكلة والتغلب على معاناة الأطفال والنساء الذين فقدوا ملاذهم، وضاعت كتبهم وذكرياتهم تحت الأنقاض وبين الركام.

وساهم تجميد أرصدة عدد من المؤسسات الخيرية الإسلامية في الحد من الحلول المتوقعة للمساهمة في إنهاء مشكلة المنازل المدمرة، وبناء أخرى لها، إذ أن عدداً من المؤسسات الخيرية ساهمت في بناء وحدات سكنية لغير اللاجئين ممن لا تشملهم مساعدات «الأونروا» لإنشاء وحدات سكنية لهم.

وقال ناصر برهوم، رئيس الجمعية الإسلامية برفح: إن مبالغ مالية مرصودة لدعم ومساندة الأسر المشردة لا تزال مجمدة، مشيراً إلى أن الدمار الأخير الذي حل برفح حرك أهل الخير وجعل عدداً منهم يتبرعون بالمساهمة في بناء منازل جديدة للمشردين وإيواء أسرهم.

وبين أنياب جرافات الاحتلال وصمت الرأي العام الدولي لا تزال أحلام الفلسطينيين دفينة بين أنقاض وركام بيوتهم، تصارع اللجوء الجديد وتهيم في الملاذ الأخير .. تبحث عمن يزيل الغبار عنها، ويسمح لها بمواصلة حياتها الطبيعية على الرغم من حلول القرن الحادي والعشرين، وعصر العولمة، وشعارات الحضارة والديمقراطية والمساواة.

تراجيديا حوار الطريق المسدود

خليل شاهين

لا يمكن اعتبار »الطريق المسدود« الذي وصلت إليه »مباحثات الهدنة« الفلسطينية- الفلسطينية في القاهرة سوى بروفة تراجيدية للمصير الذي سيؤول إليه التحرك السياسي للحكومة الفلسطينية، ذو الطابع الارتجالي في خطواته العملية، والمضلل في خطابه السياسي اليومي الموجه للرأي العام الفلسطيني.

فقد توجه الفلسطينيون، سلطة ومعارضة، إلى القاهرة، قبل أن يتفقوا على إجابة موحدة عن السؤال المبدئي: لماذا نريد التوصل إلى هدنة، أو ربما إلى وقف للنار من جانب واحد؟ وبمعنى أكثر مباشرة: ما هي مرتكزات وأهداف وآفاق نجاح التحرك السياسي الذي كانت حكومة أحمد قريع »أبو علاء« ستوظف »الهدنة« في خدمته؟

ولذلك، وجدت أطراف »حوار القاهرة« نفسها في مواجهة السؤال الذي هربت من الإجابة عنه في الوطن، وبدا كأنها ترتجل في حضرة الوسيط المصري المواقف والتنبؤات حول ما العمل في اليوم التالي للهدنة في حالة التوصل إلى اتفاق بشأنها. ولم يكن مستهجناً، في ضوء ذلك، أن تختلف قراءات المستقبل لأطراف ذات رؤى سياسية متباينة، ومتناقضة أحياناً، بل ولكل منها أسبابه وغاياته من وراء »الهدنة«.

فحكومة »أبو علاء«، التي طالما أوحت أنها لن تكرر خطأ حكومة محمود عباس »أبو مازن«، وستصر على التوصل إلى »هدنة متبادلة«، ذهبت إلى القاهرة دون هذا السقف لتتحدث عن »هدنة مشروطة« دون ضمانات جدية، بل ودون وضوح حول طبيعة وحدود »شروط« الهدنة، قبل أن تطالب بتفويض من ١٢ فصيلاً سياسياً للتحرك وفق مسار سياسي غير واضح المعالم والنهايات، فيما لم تبذل السلطة جهداً للتوصل للحد الأدنى من التوافق بشأنه بين القوى الوطنية والإسلامية قبل التوجه للقاهرة.

أكثر من ذلك، بدت مائدة »حوار القاهرة« باهتة مقابل احتفالية إيداع وثيقة جنيف لدى الحكومة السويسرية، بمباركة من رأس السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير، وفي ظل خطاب خجول مضلل يدعي القطيعة مع هذه المبادرة »غير الرسمية«، ولا يكل في تبرير »المقاصد النبيلة« لأصحابها الفلسطينيين، ما أضفى مزيداً من الريبة في القاهرة حيال »النوايا السياسية« لحكومة »أبو علاء« من وراء السعي للظفر بورقة الهدنة.

وفي حديث »النوايا السياسية«، ثمة شكوك عديدة يمكن طرحها، فقد أعادت الاشتراطات والمحددات التي طرحها »أبو علاء« للتوجهات السياسية لحكومته لدى إعلان تشكيلها إلى الأذهان بعضاً مما طرحته حكومة »أبو مازن« لدى إعلان تشكيلها، أيضاً، وبخاصة فيما يتعلق بالهدنة المتبادلة، فالمشروطة، هبوطاً إلى وقف إطلاق النار أحادي الجانب، أو ما يمكن تسميته بـ »الهدنة المجانية«، وكذلك اشتراط اللقاءات مع مسؤولي الحكومة الإسرائيلية بإعلان الاستعداد لوقف كافة أشكال العدوان على الشعب الفلسطيني، ورفع الحصار عن الرئيس ياسر عرفات، ووقف بناء »الجدار الفاصل«، والشروع في تنفيذ استحقاقات المرحلة الأولى من »خارطة الطريق«، لا سيما على صعيد تفكيك البؤر الاستيطانية وتجميد الاستيطان والانسحاب إلى مواقع ٢٨ أيلول ٢٠٠٠.

وكما انتهت اشتراطات حكومة »أبو مازن« إلى »خطاب العقبة« في حينه، انتهت »لاءات« حكومة »أبو علاء« إلى »لقاءات تمهيدية« قبل اللقاء المزمع عقده بين رئيسي الحكومتين الفلسطينية والإسرائيلية، وإلى تحضير لزيارة يقوم بها »أبو علاء« إلى واشنطن، ربما تذكر بتلك التي قام بها سلفه، فيما تواصل حكومة شارون بسط تصورها لطبيعة الحل النهائي على أرض الواقع، والتهديد بفرضه من جانب واحد، دونما أن تتقدم السلطة الفلسطينية إلى تصدر عملية المواجهة الميدانية اليومية لهذا المخطط، تاركة قيادة هذه العملية إلى المنظمات الأهلية التي تلعب الدور الرئيسي، مثلاً، في إطار اللجنة الوطنية لمواجهة جدار الفصل العنصري.

أما الفصائل الفلسطينية، فذهبت إلى القاهرة لتناقش التوصل إلى هدنة لا تتفق فيما بينها، أصلاً، على الغاية منها وكيفية استثمارها، مع ملاحظة أن نحو نصفها لا علاقة له بممارسة العمل المسلح، إما لأنه بات يعارضه، أو لا يمتلك مقومات ممارسته. وهي كحال السلطة الفلسطينية تعاني، كل من موقعه، من مأزق الافتقار إلى برنامج سياسي واضح يقدم إجابات واقعية حول سبل خروج الحالة الفلسطينية من عنق الزجاجة التي يحشرها فيها استمرار الهجوم السياسي والعسكري الإسرائيلي في ظل انغلاق آفاق التسوية السياسية وفق ما يعرف بـ »برنامج الإجماع الفلسطيني« القائم على أساس إقامة الدولة المستقلة، وتقرير المصير، والعودة.

وبشكل أو بآخر، تحول »حوار القاهرة« إلى »مفاوضات داخلية« بين فريق يريد تفويضاً ليجرب حظه، »منفرداً«، في التحرك السياسي بالاستقواء بورقة وقف إطلاق النار الشامل من جانب واحد، وآخر يريد ضمانات مسبقة حول نتائج تحرك سياسي من المشكوك إذا كان لاعبوه يعرفون أين سينتهي بهم، وضمانات أخرى بوقف استهداف قادته وكوادره بالتصفية، وربما الأهم الاستقواء بورقة »الهدنة« لتعزيز موقعه في صنع القرار الفلسطيني ضمن إطار سياسي جديد يفصل على مقاس قدرته على تعطيل التحرك السياسي للفريق الآخر، ويلتف على منظمة التحرير الفلسطينية التي لا تتسع مؤسساتها القائمة وفق نظام »الكوتا« التاريخي لتطلعاته في منافسة حركة »فتح« على صعيد الهيمنة على اتخاذ القرار.

ولعله كان بالإمكان تفادي الوصول إلى المصير الذي آل إليه »حوار القاهرة« لو كان هناك عقلاء في السلطة والمعارضة يركزون الجهد الوطني على التحاور حول البرنامج السياسي المطلوب التوافق بشأنه، أولاً، للتعاطي مع القضية المطروحة الآن على بساط البحث، وهي كيفية إحباط الخطة السياسية التي يستعد رئيس الحكومة الإسرائيلية، أرئيل شارون، لطرح عناصرها الرئيسية خلال خطاب اختار أن يلقيه أمام »مؤتمر هرتسيليا« المزمع عقده بعد أيام، والتي تقوم على التسريع ببناء جدار الفصل العنصري، وبناء المزيد من المستعمرات في المواقع الإستراتيجية التي سيتم الاستيلاء عليها، وبخاصة في منطقة القدس، والانسحاب من جانب واحد، إذا اقتضى الأمر، من »كانتونات« تقام عليها »محمية فلسطينية« يمكن أن تحظى باسم »دولة«!

هذا هو الخطر الداهم الذي يواجهه الشعب الفلسطيني في اللحظة الراهنة، والذي يتطلب توافقاً فلسطينياً على أشكال النضال السياسي والجماهيري والعسكري وفق برنامج سياسي يجند كل الإمكانيات، بدعم عربي وعالمي، لإفشال مخطط شارون الجاري تنفيذه على أرض الواقع، والذي تزداد مخاطر استكماله كلما تقلصت الفترة المتبقية لموعد الانتخابات الرئاسية الأميركية. ولن يؤدي استمرار التلطي وراء شعار تأكيد التمسك الفلسطيني بالسلام، من خلال الدوران مجدداً في حلقة التفاوض المفرغة مع حكومة تطبق من الناحية الفعلية مثل هذا المخطط العنصري، سوى إعطاء هذه الحكومة ما تريده من غطاء لاستكمال مشروعها.

وحده الإعلان الفلسطيني الرسمي عن عدم وجود شريك إسرائيلي في الحكم حالياً يمكن التفاوض معه لصنع السلام في المدى المنظور، طالما استمر بناء »الجدار الفاصل«، والاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتنفيذ مخطط »الكانتونات« الفلسطينية، والالتفات لقيادة عملية المواجهة السياسية والشعبية، الفلسطينية والدولية، لكل ذلك، يمكنه أن يعمق مأزق خيار الحسم العسكري لحكومة شارون اليمينية المتطرفة.

ووحده التمسك بكافة الحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني، أينما تواجد، في أرض وطنه، وفق برنامج يقر في المقابل بالحقوق القومية للمجتمع الإسرائيلي اليهودي القائم على الأرض ذاتها، يمكنه أن يهزم الحلول العنصرية، بما فيها تلك التي تفوح رائحتها من وثيقة جنيف، ودعاوى بعض موقعيها ومؤيديها من أنصار مشروع جدار الفصل العنصري، وذلك بدعم متعاظم من الحركات الاجتماعية والشعبية العالمية المستعدة لدعم النضال الجماهيري في مواجهة شتى أشكال ممارسة العنصرية بحق الشعب الفلسطيني.

ولا يلغي تركيز الحوار الفلسطيني الداخلي على سبل مواجهة المخاطر الماثلة الآن، ووقف التفاوض السياسي مع حكومة برنامج الفصل العنصري و»الكانتونات«، شرعية الاتصالات الرسمية حول أية قضايا تتعلق بتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في مجالات متعددة، كالحركة والظروف الاقتصادية وغيرها، كما لا يستبعد إمكانية التوصل إلى هدنة متبادلة حقيقية، لعلها توفر فسحة من الزمن للقيادة الفلسطينية لمراجعة التجربة الماضية والتوافق على صيغة لإعادة النظر في طبيعة النظام السياسي القائم وفق برنامج وطني موحد يصون الحقوق الوطنية المشروعة، ويعيد الاعتبار لثقل العامل الشعبي في مواجهة الاحتلال والعنصرية.

تتمة - المنهاج الفلسطيني الجديد

انتقادات هذا المعلم أيدها معظم المعلمين الذين التقتهم »آفاق برلمانية«، إلا أن انتقادات أكثر عمقاً كانت من قبل بعض الكتاب والروائيين.

يقول الروائي والكاتب زكريا محمد: لا أعتقد أن ثمة تجاوزاً جوهرياً أو جدياً للمنهاج الفلسطيني عن المناهج السابقة، باستثناء بعض الإشارات إلى الهوية الفلسطينية، فالمناهج بشكل عام تعتمد كسابقتها على الحفظ والتلقين، وثمة طريقة غريبة في اختيار النصوص في كتب اللغة العربية، فالتركيز ليس على جودة النص وفنياته، بل على الرسائل »الأخلاقية« التي نحملها، كما أن مجمل الأشعار التي تحتويها هذه الكتب أشعار ركيكة .. هناك تجاهل واضح للكثير من النصوص الفلسطينية العميقة، والمعترف بها عالمياً.

ولا يتوقف زكريا محمد عند هذا الحد، بل يرى أن المناهج الفلسطينية تتعارض في مضامينها مع القيم التي تحملها وثيقة الاستقلال والقانون الأساسي الفلسطيني، التي تركز على العدالة والحرية والمساواة، أي القيم الديمقراطية، التي »تضرب بشدة« في هذه المناهج، على حد تعبيره.

ويتابع زكريا: هناك ردة عامة نحو الاتجاه المحافظ، ربما بسبب الوضع المضطرب للسلطة الوطنية، والاشتباك الدائم مع الإسرائيليين، الذي يسمح لأنصار التيار المحافظ بالتفرد في عدة مجالات، ومن بينها »المنهاج الفلسطيني«.

ويسخر زكريا من الانتقادات الأميركية والإسرائيلية للمنهاج الفلسطيني، بقوله: أميركا هي من شجعت المتعصبين وأنصار المحافظة وزادت من قوتهم في الوطن العربي .. المنهاج الفلسطيني منهاج محافظ، وبالتالي هو من صنيعة أميركا بشكل أو بآخر .. هي من خلقته وتريد الآن معاقبته.

خوف من التفكير الحر والمبادرة

أما الكاتب جميل هلال، الذي سبق له أن انسحب من إحدى لجان إعداد منهاج »التربية المدنية«، فيقول: لا توجد فلسفة واضحة تسيّر المنهاج الفلسطيني، بحيث تنطلق من خصوصية الحالة الفلسطينية .. نحن أمام مهمة بناء دولة جديدة، يفترض أن تقوم على قيم عصرية، لكن هذا الأمر ربما لم يكن في حسبان معدّي هذا المنهاج.

ويشير هلال، إلى أن »التجربة جعلته يكتشف أن ثمة خوفاً لدى القائمين على إعداد المنهاج من التشجيع على التفكير الحر والمبادرة .. القائمون على هذه المناهج وكتّابه يعتقدون أن المجتمع محافظ، وأن على الوزارة ومركز المناهج أن يأخذا ذلك في عين الاعتبار .. الاعتبار الأول لدى الوزارة ومركز المناهج ليس بناء دولة عصرية .. لا نلاحظ أي دور طليعي في غرس القيم الأساسية كالعدالة والمساواة والحرية.

ويضيف: وزارة التربية والقائمون على إعداد المناهج يعتقدون أنهم يعملون في حقول لا تتقبل أية أفكار جديدة، وبخاصة في المجال المجتمعي، وربما ذلك نابع من تجاربهم الخاصة .. الظلم الواقع على المعلم من حيث الراتب بالدرجة الأولى، جعل كثيراً من المعلمين يميلون إلى المحافظة، خوفاً من المغامرة بهذا الراتب، الضئيل أصلاً، وهكذا كان من الواضح سيطرة الاتجاه المحافظ على هذا المنهاج، بحيث يقوم في مجمله على التلقين والحفظ، واجترار القديم، ويعتمد في الكثير من جزئياته على الترهيب والتخويف.

ويتابع: البعض يقول أنه تم »فلسطنة المنهاج« .. صحيح أن ثمة محاولات وجهوداً، لكن التغيير ليس نوعياً، وبخاصة أن »الفلسطنة« قيم ورواية تاريخية وأهداف .. القيم غير واضحة في هذا المنهاج، والرواية مرتبكة.. إذا أردنا إيجاد جيل يعتمد عليه في البناء، علينا غرس القيم الديمقراطية (حرية، عدالة، ومساواة) في إطار ثقافي .. هذه القيم لم يتم تعزيزها وتحديثها في المنهاج الفلسطيني.

لماذا يتحكم 3-4 أشخاص بما يقرأه جيل كامل؟

ويعمل مركز القطان للبحث والتطوير التربوي أحد مشروعات مؤسسة عبد المحسن القطان على تأسيس وحدة لتقييم وتطوير المنهاج الفلسطيني، وعنها يقول مالك الريماوي، الباحث في المركز: المركز يهتم بالارتقاء بالمعلم الفلسطيني من مختلف الجوانب، وبخاصة مع شعورنا بالإهمال الذي يعاني منه هذا العنصر المهم جداً في بناء المستقبل الفلسطيني، من هذا المنطلق كان لا بد من الاهتمام بالمنهاج الذي هو محور العملية التعليمية .. صحيح أن الوحدة طور التأسيس، لكن الكثير من نشاطات المركز سابقاً كان يتجه نحو تقييم المنهاج وتطويره، أولها ندوة عن كتاب اللغة العربية للصف السادس، قبل أربع سنوات.

ويتحدث الريماوي عن أن لا منهجية محددة تم اتباعها في اختيار النص، وإن وجدت هذه المنهجية أحياناً، فإنها لا تعتمد على أسس فنية، بل تربوية، وفي كثير من الأحيان تعتمد على مزاجية ورؤية معد المنهاج .. هناك تجاهل للتجربة الأدبية الفلسطينية منذ السبعينيات .. النصوص المختارة قديمة ولا تختلف نوعياً عن النصوص في المناهج السابقة.

ويضرب الريماوي، الذي عمل على إعداد أحد المناهج، مثلاً في أن أحد معدي منهاج اللغة العربية للصف الرابع ضمّن الكتاب أغنيتين أو قصيدتين له »دون المستوى«، كما تم التركيز على أشعار ركيكة لشعراء فلسطينيين، في الوقت الذي يتم فيه تجاهل تجربة محمود درويش، أو غسان كنفاني، أو سميح القاسم وغيرهم، إلا ما ندر، فلمحمود درويش مقتطفات بدت ركيكة، ولكنفاني رواية تم حذف الكثير من معطياتها الأساسية فبدت مشوهة للغاية .. المنهاج لا يخوض أية مواجهة مع الخطاب السائد، الذي تحكمه عقلية تقليدية، كما أنه يتعامل مع اللغة بفصل تام عن سياقاتها ودلالاتها، وبعيداً عن دورها في بناء الهوية .. لا أسس واضحة، ولا تغذية راجعة، ولا تنسيق مع أية مؤسسات ذات صلة بالموضوع .. الدول الراقية ترسل لمبدعيها تطلب منهم نصوصاً خاصة بهم، أو نصوصاً كانوا يقرأونها وهم صغار، وبالتالي لا يتحكم ثلاثة أشخاص أو أربعة بما يقرأه جيل بأكمله.

ومن هذا المنطلق يسعى مركز القطان إلى تطوير مشروع للحوار المجتمعي حول المنهاج، حيث بدأت ترسل الكتب المدرسية ورسائل لرصد ردود الفعل، سواء من قبل مؤسسات ذات صلة، أم شخصيات اعتبارية، وأول هذه الردود سيرصدها عدد فصلية »رؤى تربوية« القادم، في كانون الثاني (يناير) المقبل.. كما يعمل المركز على تأسيس نخبة من الخبراء المحليين في مجال تقييم وتطوير المناهج الفلسطينية.

ويؤكد الريماوي أن المركز، وعندما يستكمل تقييم مختلف الكتب المدرسية الفلسطينية، سيتقدم للجهات المعنية، بما في ذلك المجلس التشريعي، للمطالبة بتغيير هذه المناهج.

أربعة سطور للنكبة .. وثلاثة سطور للانتفاضة!

ويوجه الريماوي نقداً كبيراً لكتب التاريخ، وبخاصة ما يتعلق بالحديث عن القضية الفلسطينية في منهاج الصف التاسع، فأربعة سطور هي مجمل ما تم تخصيصه للنكبة، وثلاثة سطور للانتفاضة الأولى، والغريب أن ثورة العام ١٩٥٨ في العراق تأخذ حيزاً أكبر من ذلك.

والمثير في متابعة السطور الثلاثة الخاصة بانتفاضة العام ١٩٨٧، ما تثيره هذه السطور من التباس واضح في العبارات، كما أن المتصفح لهذا الكتاب لا يكاد يفرق بينه وبين كتاب عن التاريخ في موزمبيق أو نيكاراغوا أو ربما أميركا، حيث يقول: في كانون الأول من العام ١٩٨٧، قام الشعب الفلسطيني بانتفاضة عجز الاحتلال عن صدها، وفي العام ١٩٨٨ أعلن الاستقلال، وفي هذه العبارة لبس كبير، فلا حديث عن مبررات إعلان الاستقلال الذي هو في النهاية إعلان رمزي، فالقارئ غير المطلع يتبادر إلى ذهنه أن الشعب الفلسطيني نال الاستقلال، إلا أنه استمر في انتفاضته حتى العام ١٩٩٣، دون أسباب تذكر .. أي حصلوا على الاستقلال واستمروا في الانتفاضة.

لماذا يسود منطق «لا تزعلوا حدا»؟

ويتحدث الريماوي أيضاً عن الكيفية التي تناول فيها منهاج التاريخ للصف السابع ظاهرة »الإقطاع«، حيث يرى أن الكتاب وصف العلاقة بين الإقطاعي (السيد) والفلاح، كأنها علاقة بين زوجين متحابين.

ويؤكد الريماوي أن الهجوم الإسرائيلي الأميركي »غير المبرر« على المناهج الفلسطينية، جعل المسؤولين عن إعداده في حالة من الارتباك، بسبب هذه الاتهامات .. ثمة قرار من مركز المناهج »بإنهم ما يزعلوا حدا«، هذا ما قالوه لي ولغيري، لا نريد أن تغضب القوى الإسلامية أو الوطنية من المنهاج، ولا القوى الاجتماعية، ولا الدول العربية، ولا حتى إسرائيل أو الغرب .. »أرادوا إرضاء الجميع دون الالتفات لمصلحة جيل ستكون على كاهله مهمة بناء المستقبل«.

الأسلوب الحواري يكاد يكون غائباً

وتقول هديل قزاز التي شاركت في إعداد منهاج »التربية المدنية« لأكثر من صف: كنت أتمنى أن يكون المنهاج أجرأ في طرح قضايا معينة .. معدو المنهاج يتجنبون الخوض في أية قضايا قد تثير حساسيات أو خلافات .. الفن في التأليف أن تتيح المجال أمام مناقشة هذه القضايا دون كتابتها .. هذا ما حاولت وغيري إنجازه، لكن الرقابة العالية حالت دون خروج المنهاج بالطريقة التي نريدها .. الأسلوب الحواري يكاد يكون غائباً، وهذا ما سيجعلنا نعود إلى أسلوب الحفظ والتلقين، مما فيه مخاطر كبيرة على الأجيال القادمة.

وتضيف: المنهاج ليس إلا عبارة عن أحاديث في العموميات، دون الخوض في أية قضايا مهمة، إذا ما كانت هذه القضايا إشكالية، أي أنها مناهج »الأمر الواقع« .. القائمون على المناهج لا يريدون »إغضاب أحد«، لكنهم فشلوا في ذلك، بدليل انتقادهم من المحافظين والتقدميين على حد سواء .. كان يجب عليهم الخروج بمنهاج عصري دون الالتفات إلى أية حسابات أخرى .. لا منهجية واضحة، وبالتالي لا يوجد مواقف معينة نستند إليها عند وضع هذه المناهج.

الكثير من المثقفين رفضوا المشاركة لأسباب مادية!!

لكن هديل قزاز تؤكد ضرورة عدم الاتجاه إلى »جلد الذات .. فهي تجربة أولى، وهذا بحد ذاته إنجاز، وبالتالي احتمالات الخطأ كبيرة« .. وترفض قزاز أن تكون وزارة التربية ومركز المناهج شماعتين تتعلق عليهما جميع الأخطاء، على الرغم من وقوعهما في أخطاء عدة، فالكثير ممن ينتقدون المنهاج، وكثير من المثقفين والمبدعين رفضوا المشاركة في إعداد المنهاج، لأسباب في مجملها مادية، كما أن الاحتلال يتحمل جزءاً كبيراً من الثغرات التي يحتويها المنهاج الفلسطيني، وبخاصة أن معظم الكتب الفلسطينية أنجزت خلال انتفاضة الأقصى، أي وسط الاجتياحات والاغتيالات والحواجز ومنع التجول .. نحن يجب أن لا نغفل الجهود الجبارة التي قام بها معدو المناهج .. يجب أن نكون منصفين ولا نحملهم وحدهم المسؤولية .. جهات كثيرة قصرت ولم تؤد واجباتها، وبالتالي خرجت المناهج الفلسطينية دون المستوى المأمول.

المنتقدون يعيشون في أبراج عاجية!

ويدافع د. عمر أبو الحمص، نائب مدير المناهج، عما وصفه بالجهد الكبير والمهم، بقوله: نحن نتحدث هنا عن تجربة أولى، لا تستند إلى التطوير، بل إلى الخلق من العدم، إن جاز التعبير .. نحن نفتقد إلى عنصر التجربة، ولا يجب أن ننسى أننا أعدنا مناهج معظم الصفوف خلال الانتفاضة الحالية، حيث حالت الحواجز العسكرية لقوات الاحتلال دون وصول الكثير من معدي المناهج إلى الاجتماعات المقررة لهم .. مع ذلك تم وضع خطط لتجاوز هذه العقبات، واستطعنا إنجاز ٢٢٦ كتاباً حتى الآن، وهذا إنجاز يعتبره البعض من أهم الإنجازات الوطنية منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية.

وانبرى أبو الحمص في الدفاع عن الانتقادات التفصيلية لبعض ما ورد في المنهاج، مسوقاً مبررات بعضها مقنع وبعضها الأخر لا، إلا أنه نوه إلى أن المعارضة للمنهاج قد لا تبعد عن إطار المعارضة السياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية، والأهم من ذلك هو أن المنتقدين من الكتاب والشعراء والمهتمين في مجملهم »يعيشون في أبراج عاجية«، بمعنى أنهم رفضوا دعوتنا لتقديم ما يمكنه تقديمه في هذا المنجز الوطني .. كثير منهم لا يرضى بألف دولار أو أكثر قليلاً مقابل عام من العمل في إعداد المنهاج، والبعض الآخر لا يملك خبرة للعمل في هذا المجال .. لقد توجهنا للكثيرين، دون ذكر الأسماء، ولم يتجاوبوا معنا .. هل تنتظرون أن نقوم بتوثيقهم وإجبارهم على المشاركة في إعداد المنهاج الوطني الأول لنا.

وبالتالي يرفض أبو الحمص »أية ادعاءات بعدم التعاون مع المؤسسات الأخرى«، ويقول: بابنا مفتوح للجميع لكن لا يمكننا إرغام أحد على المشاركة.

العمل في المناهج لا يزال قيد التطوير

ويشير أبو الحمص إلى عبارة »منهاج تجريبي«، التي تسير وفقها الوزارة، وبالتالي مركز المناهج، حيث يتم العمل على تقييم هذه المناهج، وتغيير ما يراه ذوو الاختصاص ضرورياً، وبالفعل تم حذف بعض المواد واستبدال أخرى، بناء على ما وصلنا من ردود فعل، وبخاصة من قبل المفتشين والمدرسين.. »منهاج تجريبي« عبارة تعني أن العمل في المناهج لا يزال قيد التطوير.

ويرفض أبو الحمص أن المنهاج ينتصر للتيار المحافظ على حساب تيارات أخرى .. يقول: من يتابع قائمة الأسماء التي شاركت في إعداد المنهاج سيكتشف أنهم ينتمون فكرياً وحتى سياسياً لتيارات مختلفة .. ويضيف: الاتجاه التقدمي يجب أن لا يلغي أية فرصة لنقد وكشف نواح ثابتة في المجتمع، وهذا ما حدث في نص »رسالة أم لابنتها«، الذي اتهمه الكثيرون بالتحريض ضد المرأة والترويج لأفكار بالية تخلو من مبادئ العدالة والمساواة وحقوق الإنسان، على الرغم من أننا أشرنا في الكتاب إلى أن هذه الأفكار كانت سائدة في الماضي، ونطرح سؤالاً على الطلاب حول رأيهم من هذه الأفكار.

ويضيف أبو الحمص: على المعلم دور كبير في المنهاج الفلسطيني، فهو يلعب دوراً محورياً في الإعداد والتوسع وإثارة أجواء الحوار والنقاش داخل الفصل .. فاختصار رواية رجال تحت الشمس لكنفاني يجب أن تدفع المعلم والطالب على حد سواء لقراءة النص الأصلي، .... وهكذا.

نحتاج لنقد علمي وليس »حكي صالونات«

ويعود أبو الحمص ليقول: من ينتقد المنهاج في الغالب لا يقدم النتائج المرجوة من النقد .. العمل النقدي غير ممنهج، ولا يضم خبراء في هذا المجال، وبالتالي يكون في مجمله بعيداً عن الموضوعية. نحن نحتاج إلى نقد علمي وليس »حكي صالونات«.

ويقلل أبو الحمص من أهمية الانتقادات الإسرائيلية والأميركية للمنهاج الفلسطيني، مؤكداً أن المنهاج لا يحمل أية مضامين عنصرية كما يدعي أصحاب هذه الانتقادات، وهم عموماً جهات غير رسمية، كما يقلل أبو الحمص من أهمية التركيز على تبعات »أوسلو«، مؤكداً على »الحرية« التي رافقت إعداد هذا المنهاج، بحيث يؤسس لمرحلة البناء القادمة.

تتمة - جدار «الموت» العنصري

يضيف جرادات، وهو يشير لخارطة يحفظها عن ظهر قلب: ستشكل إلى جانب «الغيتوهات» الثلاثة العملاقة عدة سجون إضافية كمعزل حبلة، ورأس عطية في محافظة قلقيلية، ورافات، ودير بلوط، ومسحة في سلفيت، وآخر لشقبا، وقبية، ودير قديس، ونعلين، وبدرس، ومديا في شمال غرب رام الله، ورابع في خربثا المصباح، وبيت سيريا، وبيت لقيا، وسيكون نصيب بيت عنان، وبيت دقو، وبيت سوريك، وقطنة، ورنتيس، ودير ابزيع، مماثلاً، فيما ستتشارك بتير، وحوسان، ونحالين في معزل آخر في محافظة بيت لحم.

يسترسل: يمتد الفاصل أو «الخط الأخضر» ٣١٢ كيلومتراً، لكن الجدار المحاذي له تنامى إلى ٤٢٢ كيلومتراً ? وهو الذي سيصبح خط تماس جديداً، مثلما أعلن عنه في الثاني من تشرين الأول ٢٠٠٣، وسيحتاج الدخول إليه والخروج منه لتصريح من الجهات العسكرية، كالتصريح الذي كان يطلب لدخول أراضي «الخط الأخضر».

يتابع: ستنطلق المرحلة الثانية من الجدار العنصري، كما يبدو جلياً من أراضي قلقيلية باتجاه الخليل التي ستخسر ٤٩٪ من أراضيها، لتتحول بتجمعاتها السكانية إلى ما يشبه «الساندويتش».

وتفيد الدراسات المتخصصة أن طول الجدار في مرحلته الأولى يبلغ ١٦٠ كيلومتراً، في حين يبلغ الطول الحقيقي له ٩٠ كيلومتراً، لكنه امتد مسافة إضافية بطول ٧٠ كيلومتراً ليضم إليه المستعمرات الإسرائيلية.

عواقب وخيمة

يقول تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي المحتلة، التابع للأمم المتحدة، رأى النور في العاشر من تشرين الأول الفائت: إن الجدار ستكون له عواقب إنسانية وخيمة على نحو ٦٨٠ ألف فلسطيني، يمثلون ثلث السكان الفلسطينيين في المنطقة.

وأستند المكتب الأممي إلى معاينة خريطة إسرائيلية معتمدة، تؤكد أن الجدار سيقتطع ٥ر١٤٪ من الأراضي الفلسطينية عن باقي الضفة، في وقت ستتشكل فيه منطقة عازلة بين «الخط الأخضر» والجدار، يسكنها ٢٧٤ ألف فلسطيني، في ١٢٢ قرية وبلدة. وسيعاني ٣٠٪ من الفلسطينيين عواقب إنسانية وخيمة، فيما سيكون امتداد ١١٪ من الجدار بجانب «الخط الأخضر»، وسيقتطع الباقي عمق الضفة الغربية إلى ما يصل ٢٢ كيلومتراً.

يقاوم الجدار .. من فوق كرسي الإعاقة!!

ينشط اليوم مواطنون ومتطوعون أجانب من حركة التضامن الدولية، احتجاجاً على شروع إسرائيل في أعمال هندسية لتنفيذ المرحلة الثالثة من جدار الموت أو الجدار الأفعى كما يطلق عليه البعض، والذي سيمتد على السفوح الشرقية للضفة الغربية، بالتوازي مع نهر الأردن بطول ١٢٠ كيلومتراً.

وشرع المحتلون، مطلع الشهر الماضي، بتوزيع أوامر مصادرة على مزارعي منطقة الغور، تأمرهم بإخلاء دفيئاتهم الزراعية وتفكيكها، وتنذرهم بهدم ١١ منزلاً ومدرسةً ومسجداً في قرية العقبة بمحافظة طوباس التي تضم ١٨ منزلاً و٣٠٠ مواطن يعانون بصمت. ووحده الحاج سامي صادق ابن العقد الخامس يقاوم مخططات التهجير، على الرغم من إعاقته، فمن فوق كرسي الإعاقة المتحرك بمساعدة آخرين، يتابع كل الفعاليات المناهضة للجدار الشرقي، مثلما دأب منذ سنوات على تدعيم صمود قريته الواقعة جنوب شرق جنين، إذ بنى مدرسة ومسجداً وروضة أطفال، بعد أن سرقت رصاصة إسرائيلية انطلقت من معسكر احتلالي قريب، عافيته خلال وجبة تدريب على القتل أوائل السبعينيات.

يشير عمر منصور الناشط في شبكة المنظمات الأهلية والإغاثة الطبية إلى أن مساحات كبيرة من أراضي البطريركية اللاتينية سيبتلعها الجدار في منطقة تياسير القريبة من طوباس، فيما يقدر فتحي خضيرات، رئيس مجلس محلي بردلة، مساحة الأراضي التي سيلتهمها الجدار العنصري رقم (٢) من أراضي قريته وكردلة المجاورة وإبزيق بحجم قطاع غزة بأكمله.

يروي خضيرات وقد بدت علامات الحزن تحتل وجهه: سيأتي اليوم الذي لا نجد فيه قطعة أرض نزرعها، وسنصبح كما في الجهة المقابلة رهائن لجدار وأسلاك شائكة، وكتل إسمنتية وبوابات، وسنمنح التصاريح التي ستسمح لنا بممارسة سيادة منقوصة على بيوتنا!

بدوره، يتمنى أحمد قبها، عضو المجلس المحلي لقرية طورة الغربية شمال غرب يعبد، ومعه أعضاء اللجنة الوطنية لمواجهة الجدار أن نصحح النهج الذي نسير عليه لمناهضة إنشاء جدار شرقي، كي لا يصيبنا الوهن نفسه الذي حل بنا في الجهة الغربية.

يمطرنا سليمان داوود ابن العقد الثامن بحكاية مرة إضافية، إذ فقد أعز ما يملك بلمح البصر، فقد عمل في استصلاح أراض جبلية وعرة طوال حياته، وزرعها بأشجار الزيتون، في بلدته المطلة الواقعة شرق جنين والمشرفة على غور الأردن وسهل بيسان، إلا أن الجرافات الإسرائيلية وضعت حدا لأحلامه وأجتثت نحو ٦٠٠ زيتونه هي مجموع أرضه المنهوبة.

فيما يروي حسن الطاهر، الذي شارف على الوصول إلى عقده السابع، كيف أفنى أكثر من نصف عمره في استصلاح ١٨ دونماً سيبتلعها الجدار في دقائق.

سرقوا أشجار الخروب .. وزرعوها داخل إسرائيل!!

يقول: حتى أشجار الخروب المعمرة، سرقوها ونقلوها داخل «إسرائيل»، وشرعوا بالمتاجرة فيها وزراعتها هناك. لكن أولاده يخفون عليه ما حل بأرضه، فإذا ما علم، وفق تقديراتهم، فإنه سينقل لقائمة الأموات حسرةً.

يوسف داوود، أو معمر القرية الذي شارف الوصول إلى الـ ١٢٠ عاماً، يبث أحزانه، وهو يستند لعكازه: أنهم ظلموا، ودمروا البلد، وقلعوا الشجر، ويتمنى زوال عهدهم كشأن الحقب المختلفة التي مرت عليه منذ العام ١٨٩٠ تقريبا?..، وبحسبة بسيطة فإن سكان المطلة الـ ٢٧٠ وكلهم من أحفاد جد واحد، يواجهون وحدهم وبصمت ثلاث مستعمرات إسرائيلية متاخمة: «فرّوله» و«مالك يوشع» و«السامريه».

متعهدو إنشاءات يشاركون في الجريمة!!

يواصل قبها بث أوجاعه: لو اتبعنا سياسة صحيحة لرفض المخطط التهجيري، لما وصل الحال بنا إلى هذه السجون العملاقة، لكن المفارقة برأيه تتمثل في مشاركة مقاولين وعمال فلسطينيين في بناء سجونهم بأنفسهم!

(م) مواطن فضل أن يبقى اسمه طي الكتمان، يمتلك دلائل وتفاصيل عن تورط أشخاص ومقاولين في بناء الجدار المحيط بمحافظة جنين. و(م) الشاب الجامعي الذي أنهى دراسته قبل ٥ سنوات، وأصبح شغله الشاغل تتبع مسار الجدار وآلية مقاومته الشعبية.

يقول بانفعال واضح: هناك من أحاط بيته بالأسلاك الشائكة، وتلقى ملايين الشواكل جراء عمله كمتعهد إنشاءات، فيما المفارقة برأيه تجسدت في حقيقية أن عدداً كبيراً من العمال الفلسطينيين من أبناء بعض القرى المتضررة جزيئاً أو كلياً من الجدار، أسرعوا للعمل فيه لدى متعهدين فلسطينيين آخرين قدموا من داخل «الخط الأخضر»، لكنهم وقعوا في الفخ، ولم يستلموا أجور عملهم» في تخريب بيوتهم بأيديهم، كما يصف ? نتعرف على الأسماء والمبالغ التي وصلتهم، نتحدث إلى بعضهم الذي تظاهر بالوطنية، وغطى عيونه بدموع التماسيح، وراح يطلق الشهادات المشفوعة بالقسم حول خواء الجيوب والفقر والجوع والقصور الرسمي والشعبي في المواجهة، وينذر بكارثة ستسقط على قريته، فيما يوفر عملاً لأكثر من أربعين فرداً في الجدار، لكننا نحرص على إبقاء الأسماء دون تحديد، حرصاً على ما تبقى لنا من أمن اجتماعي!!

وقطعوا .. أشجار الزيتون بأيديهم!!

والحال مماثل تماماً في جلبون، شرق جنين، إذ تخلى أربعة من أبنائها عن إنسانيتهم، وراحوا يعملون في قطع أشجار زيتونهم (الأسماء محفوظة لدينا)، ويتشاركون في سرقة الأرض والأحلام لقاء أموال وامتيازات.

يرسم جرادات صورة عن قرب لهذه المأساة، فعندما علم بتوجيه بعض العمال من إحدى قرى جنين الشرقية للعمل في الجدار الذي يلتهم أراضيهم، حاول فعل شيء، لكنه لم يستطع، فهؤلاء بحاجة لبدائل أو سيموتون جوعاً مثلما قال بعضهم ?

يشير لنجاح «تجربة طولكرم» مثلما أسماها، فعندما علمت جهات القرار في المحافظة بتسرب بعض العمال لبناء جدار يطوق أعناقهم، وفرت لهم وظائف ومساعدات ?

يقترح (س) ابن قرية زبوبا شمال جنين، وهي أيضاً من ضحايا الجدار والمصادرة أن يدعم العمال والعاطلين، كي لا يشاركوا في سجن أنفسهم وقلع أشجارهم ?

ينتقد آخرون تأخر فتوى الشيخ عكرمة صبري بتحريم العمل في بناء الجدار، ويعتقد بعضهم أن مثل هذه الفتاوى كان من الواجب إطلاقها منذ بدء المستعمرات بتدمير أرضنا، وتوجه الأيدي العاملة الفلسطينية للمشاركة في تشييدها.

بدوره، يرى النائب برهان جرار، أن قضية العمل في تشييد الجدار، بحاجة لواقعية توفر البدائل، ولا تتجه للعمل العشوائي، إذ ينقصنا الترابط والتنسيق من أجل نهايات ناجحة لأعمالنا.

يضيف: حاولت شخصياً توجيه دعوة لأصحاب المتاجر في جنين، لإغلاق محالهم كتضامن رمزي مع قرى الجدار، ولفترة محدودة، لكنني لم أجد آذاناً صاغية، والأمر يختلف لو كان صادراً عن جهات أخرى.

ستشطر قريتنا .. إلى نصفين!!

ينتقل سمير دحبور، العضو في مجلس قروي تعنك، ٨ كم شمال جنين، لمشهد رعب آخر، ربما لا يأتي أحد على ذكره هذه الأيام. يقول: شرع المحتلون بوضع علامات خضراء بدءاً من الجلمة، وصولاً إلى مشارف يعبد، على بعد يتراوح بين ١ و٣ كيلومترات من الجدار العنصري، لإنشاء جدار إضافي.

وسيفضي الجدار حال إطلاقه لكارثة أخرى، إذ سيصنع منطقة عازلة أخرى تقع هذه المرة على الجهة الأخرى للجدار في عمق الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وليس داخل «الخط الأخضر»?.

وإذا ما خرج المخطط الاستيطاني إلى حيز التنفيذ، فإن قرى زبوبا، ورمانه، وتعنك التي يسكنها نحو سبعة آلاف مواطن، ستنضم إلى جانب برطعة الشرقية، وخربة الشيخ سعيد، وقرية أم الريحان.

يقول دحبور: ستشطر قريتنا إلى نصفين، وستتحول إلى جهة شمالية وأخرى جنوبية، لنفقد ما تبقى لنا من أحلام، ولتصبح حركتنا من بيوتنا وإليها بحاجة لتأشيرات دخول.

يعود جرادات ثانية لتوصيف جدار الكراهية، ففي بعض المواقع المنكوبة يتخذ شكل جدران إسمنتية بطول ٨ أمتار، وفي أخرى هناك أسلاك شائكة معززة بخنادق بعمق أربعة أمتار من الجانبين، مع أسلاك كهربائية ومجسات إلكترونية، وكاميرات ودوريات حراسة مخولة بإطلاق النار، وكلها مرتبطة بمحطات مراقبة تبعد عن بعضها البعض ٢٠٠ متر، أي إنه يتفوق على جدار برلين بثلاثة أضعاف في الطول وضعفين في الارتفاع.

احتلالان

ووفق اعتراف الاحتلال، فإن الطول الإجمالي للجدار يبلغ ٥٩٠ كيلومتر، بكلفة إجمالية توازي ٦ مليارات شيكل، كمشروع لم يكن له مثيل في تاريخ الدولة العبرية حتى مقارنة مع «خط بارليف» الذي بني على ضفاف قناة السويس بعد نكسة العام ٦٧، أو مشروع الناقل القطري للمياه، أو تجفيف بحيرة الحولة، فإن ١٧ شركة مقاولات تسهم في إنشائه بـ ٢٠ كتيبة مشاه لحراسته، وسينقل ٧٠ ألف فلسطيني ليصبحوا خلف الجدار وداخل منطقة محتلة مرتين على الأقل، فيما سيظل نحو ٨٠٪ من المستوطنين غرب الجدار. وهذا يعني ضم ٣٥٠ ألف مستوطن إلى «السيادة» الإسرائيلية الكاملة.

وحتى قبل ثلاثة أشهر من اليوم، فقد ٣٠ ألف فلسطيني مصدر رزقهم بشكل تام، لأن أراضيهم انتقلت لنوع جديد من الاحتلال الذي سيسيطر على أخصب بقاع الضفة الغربية، حيث ٤٠٪ من الأراضي الزراعية لأكبر ثلاث محافظات زراعية (جنين، طولكرم، قلقيلية)، يقدر عائد الكيلومتر المربع الواحد منها بـ ٩٠٠ ألف دولار أمريكي.

المياه: الرعب الخفي

وأصبح ثلثا مصادر المياه في الضفة الغربية خلف الجدار، إذ تنتشر ٣٦ بئراً جوفية في الأراضي المصادرة، ويتهدد الهدم ١٤ بئراً أخرى لوقوعها في المنطقة العازلة، وتنتج هذه الآبار ما يعادل ٧ر٦ مليون متر مكعب من المياه سنويا، ففي قلقيلية وحدها، حيث يقع نظام الطبقة الجوفية الغربي الذي يزود الضفة الغربية بـ ١٥٪ من مياهها، اتسعت شهوة المصادرة، إضافة لنحو ٤٥٪ من أراضي المدينة التي تقلص سكانها حسب الناشط في حركة التضامن الدولي يوسف الشلبي خمسة آلاف إنسان، كونها أصبحت سجناً يحاط بأسوار، ولا يمتلك غير بوابة واحدة يغلقها حاجز عسكري.

وطبقا لتقديرات مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، فإن الجدار الأفعى سيفكك المجتمع الزراعي الفلسطيني، ويلغي الزراعة المروية في الأغوار ومناطق جنين وطولكرم وقلقيلية، ومن شأن ذلك خلق حقائق تجعلنا غير قادرين على تبرير حاجاتنا من المياه للزراعة في المفاوضات القادمة والنهائية «إذا أعيد إليها الروح»، وسيتحول المجتمع الفلسطيني لمجتمع عمالي يعتمد على العمل داخل «الخط الأخضر».

من جانبه، قال جمال، جمعة منسق حملة مقاومة الجدار في شبكة المنظمات البيئية، إن الجدار ليس جداراً عنصرياً فقط، وإنما جدار عبودية يتيح لإسرائيل التحكم بالحياة اليومية للمواطنين، من خلال بوابات تفتحها لهم في الصباح وتغلقها عليهم في المساء ?.

ووفق الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإن إسرائيل وحتى مطلع أيلول الفائت، صادرت ١٦٥ ألف دونم في ٧٦ تجمعاً سكانياً، وهجرت ٢٣٢٣ مواطناً، فيما وصل مجموع خسائر التجمعات المتضررة جراء بناء الجدار الأفعى في البنية التحتية حوالي ١٠٧٠٠ ألف دولار، منها ٢٨٠ ألفاً خسائر تدمير آبار المياه الجوفية، و٤٤١٧ ألفاً خسارة تدمير شبكات الطرق، فيما تكبدت شبكات المياه خسائر بـ ١١٩ ألف دولار، ونال الاحتلال من شبكات الكهرباء بخسائر وصلت إلى ١٩٤ ألف دولار.

لقرية المطلة، ١٥ كم شرق جنين، حكاية أخرى، إذ نالت أعمال المسح والتجريف من آبار جمع مياه الأمطار المنتشرة في أنحائها، فاستخدمت وفق الأهالي، كنقاط انطلاق لأعمال التجريف باستخدام الديناميت، للتغلب على طبيعة المكان الصخرية والوعرة.

يتبع ص٦-٧

تتمة - جدار «الموت» العنصري

تصاريح لدخول البيت!

يذهب العجوز الستيني أبو عادل، لتشبيه بناء الجدار، بالنكبة الثالثة التي يحياها في عمره السبعيني، إذ ستسرق ٥٨٪ من أراضينا، فهو الذي تهجر أيضاً من قريته الأصلية المحاذية لبيسان، وانتقل بعدها للعيش في إحدى قرى جنين، وبات يشعر أنه ربما سيجبر على الرحيل ثانية.

فقريته، برطعة الشرقية نموذج لمأساة مختلفة، يقول: كنا نعيش في بلدة واحدة، قبل أن نفقد نصفنا الغربي الآخر عام النكبة ٤٨، ولنتحول في الشطر الشرقي لمناطق انتكست العام ٦٧، ولنصبح العام ٢٠٠٣ سجناء محاطين بجدران وأسلاك شائكة وبوابة حديدية، نحتاج لحمل تصاريح تسمح لنا بدخول بيوتنا والخروج منها!

يروي غسان قبها، رئيس المجلس القروي: نعيش مأساتنا بصمت، ونخضع لسجن جماعي، كالحال الذي عشناه في بدايات تشرين الأول، حينما منعنا الخروج من بيوتنا، ولمدة خمسة وعشرين يوماً.

يسترسل بألم: نقف إن أردنا الخروج على البوابة ساعتين، ونخضع لمزاجية الجنود، ولا يسمح لنا بإدخال أي شيء، لدرجة أن كيلو البندورة يخضع لتفتيش دقيق ويوضع على قائمة الممنوعات، ونهان ونذل كل يوم.

يضيف: منذ شهر ارتفع عدد السكان في برطعة من ٣٢٠٠ إنسان إلى أربعة آلاف تقريباً، بعد أن اضطرت نحو ٦٠٠ عاملة في مشاغل الخياطة للمكوث في القرية، لأن خروجهن يعني نهاية عملهن، كحال التجار والعمال الذين نقلوا أعمالهم إلى قريتنا.

دعونا بعض أعضاء التشريعي ووزراء لزيارة المنكوبين.. وتملصوا!!

أصبح أبو محمود، المزارع الستيني، مهتماً بشغف بالجدار وتفاصيله، وعلى الرغم من تآمر الأيام على بصره، فإنه يتابع عبر نجله أنباء الجدار أولاً بأول، ويتذكر جيدا- ويحتفظ بنسخة أيضاً- ما نشرته إحدى الصحف المحلية، لحديث النائب حسن خريشة، رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي: «المجلس التشريعي والسلطة الوطنية مقصران في هذا المجال، وقد دعونا الأعضاء والمفاوضين وبعض الوزراء لزيارة المناطق المتضررة من الجدار، ومعظمهم لم يلب الدعوة، وتم استبدال التحرك الشعبي بنضال الإنابة، أي الاكتفاء بالتحرك الرسمي للسلطة الوطنية تجاه مختلف القضايا، بفعل عدم وضوح الرؤية تجاه هذه القضية، فهناك مخاوف بأن يكون الجدار مسألة تبادلية للأرض تمت أثناء مفاوضات «كامب ديفيد»، فقد أكد المفاوضون للمجلس التشريعي طرح هذه الفكرة شفهيا دون الاتفاق عليها.

إخطبوط زاحف!!

بدا محمد عبيدي متفاعلاً بشدة مع التطورات التي تحدثها كل يوم أعمال السلب والنهب لأراضي شمال محافظة جنين، فعبيدي الناشط الفلسطيني المتطوع في لجان مواجهة الجدار، ورئيس تجمع منتجي اللوز في قرية زبوبا ? ١٣ كم شمال جنين ? عاش في حياته أكثر من عملية لسرقة أراضي قريته. يقول: في العام ١٩٤٨، بدأت المصائب تنهال علينا، إذ صادر الاحتلال أكثر من أثني عشر ألفاً وخمسمائة دونم، وبعد تسع سنوات امتدت أذرع« الإخطبوط» وفق وصفه إلى ألف دونم أخرى، وعشية نكسة العام ٦٧ استمر المحتلون في مصادراتهم التي أتت على خمسين دونماً إضافية، وأكمل المحتلون مخططاتهم العام ١٩٩٨ بسرقة نحو أربعين دونماً من أراضي زبوبا لصالح إنشاء ما يسمى بـ«معسكر سالم»، وتواصل النهب بمصادرة أربعمائة دونم لإنشاء جدار الموت.

يغرقوننا في المجاري!!

غير أن حكاية القرية، وفق عبيدي، شهدت تحولاً مغايراً منذ اليوم الأول الذي بدأت فيه ملامح «معسكر سالم« الاحتلالي ترى النور، فإلى جانب كونه معسكراً للتدريب وحاجزاً للعبور داخل الخط الأخضر، ومعتقلا «يقتطع« الحرية من عشرات الفلسطينيين، ومجمعاً أمنياً بمحكمة عسكرية صورية، ومنذ ذلك اليوم تحولت القرية كما يصف رئيس مجلسها محمد جرادات في صراع مع «الجدار الفاصل» من جهة، ومع «طوفان» المياه العادمة والقاذورات والمياه الرمادية المنبعثة من المعسكر، والتي شكلت قناة طولية تفوق الكيلومترين، وتشطر القرية لنصفين بمكرهة صحية.

تحول الأهالي لمعاناة أخرى، فانتشرت أفواج الحشرات الضارة والقوارض ومعها الأمراض، مثلما تسللت إلى الينابيع التي كانت يوماً مضرب المثل بالقرية.

يقول رئيس المجلس: فقد أهالي قريتنا الثقة بأية مؤسسة رسمية، وحتى الوفود شبه الرسمية التي « تقاطرت« علينا، لم تفعل شيئاً.

يكمل رئيس تجمع منتجي اللوز: طرقنا أبواب مؤسسات ووزارات ومجالس، لكن الجواب لم يعرف طريقه إلينا، وربما أوقفته الحواجز المحيطة بنا وأجبرته على العودة.

مسؤول رفيع اهتم فقط .. بكيفية حصولنا على الخريطة!!

يتابع: لم نترك جهة إلا وصلنا إليها، لكن التأثير الأكبر الذي يكرره في أعماقه يتمثل في وصف زيارته مع وفد كبير لمسؤول رفيع جداً، إذ اهتم الأخير بالسؤال عن الكيفية التي حصلنا فيها على الخريطة التي توضح مخاطر الجدار العنصري، ولم نر أي شيء عملي.

يضيف: تفاجأ المسؤول بالحقائق التي قدمناها له، ورد: هل هذا معقول؟ فأجابه: نعم، معقول؟؟؟؟.

وعلى الرغم من النداءات الكثيرة لمسؤولين وأعضاء في المجلس التشريعي، فإن عبيدي ورفاقه لم يحظوا بزيارة رفيعة المستوى، تشعرهم بتضامن معنوي.

يسترسل: دفعنا التراجع الرسمي وحتى الجماهيري إلى التفكير بتوجيه مذكرة احتجاج للقيادة الفلسطينية وصناع القرار، تناشدهم فيها الالتفات إلى مأساة الجدار?

بدوره يرى رئيس مجلس زبوبا أن سبب التراجع الرسمي في قضية الجدار، ربما ناتج عن انشغال الوزراء بأعمال تخص وزاراتهم، أو عدم اكتراثهم بالجدار، ويعتقد أن الواجب يفرض عليهم أن يكونوا مبادرين لا مشاركين.

وما زال أبو فاروق، يذكر جيداً الزيارة اليتيمة لوزير الزراعة السابق، رفيق النتشة الذي التقى حشداً من المزارعين في قرية عانين، واعداً إياهم بالمساعدة والتعويض.

يصف المشاركة الشعبية بالضعيفة جداً، ويعتقد أنه لولا الاصطفاف من متضامين أجانب حول المتضررين، لما خرجت التظاهرات والنشاطات إلى النور.

هل يحتاج النائب إلى «عزومة» لزيارة المنكوبين؟

يرى رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي النائب حسن خريشة، عبر اتصال نقال تفوقنا فيه على الحواجز والانشغال في جلسة الثاني عشر من تشرين الثاني المخصصة لمنح الثقة للتشكيل الوزاري الجديد، أن ثمة مبالغة من قبل بعض منظمي الفعاليات المناهضة ضد الجدار العنصري، إذ بين نواب كثر أنهم لا يتلقون دعوات للمشاركة.

ويقول: «إنني شخصياً، لم أتلق الدعوات في عشرات المرات، لكنني حينما أعلم بها أنطلق وحدي إلى المواقع.» وفي مناسبات أخرى لبى وزير الزراعة السابق رفيق النتشة الدعوة، شأنه كوزير الحكم المحلي السابق د. صائب عريقات الذي قدم لمناقشة موضوع التصاريح الممنوحة للسكان خلف الجدار.

في الوقت ذاته، يصف خريشة الاهتمام الرسمي بمسألة الجدار وعلى الرغم من خطورتها، بالموسمي والقليل، لحد يشبه موسم النبي صالح، فمنذ شهر واحد فقط انتقل الموضوع إلى واجهة الأحداث.

من جانبه، يقول النائب جمال الشاتي إنه شارك في أكثر من فاعلية مناهضة للجدار، وساهم في عقد لقاء جمع رؤساء الهيئات المحلية في اثنتي عشرة قرية متضررة، والرئيس عرفات ووزير الحكم المحلي جمال الشوبكي في حزيران الماضي، وقرر الرئيس صرف ٩٠ ألف دولار لكل هيئة توزعت على مدار ستة أشهر، وأوعز بتوفير ٦٠٠ فرصة عمل كل شهرين في كل تجمع.

ويعتقد الشاتي أن اهتمامنا بقضية الجدار وتفاعلاته يجب أن تكون ضمن سلسلة متصلة معاً تتحد فيها كل همومنا المركزية، مشيراً إلى مساعي الاحتلال في خلق حقائق جديدة على الأرض تجعلنا نحرف ونغير مسار اهتمامنا من تلقاء أنفسنا، مؤكداً أن دور التشريعي ونوابه ليس التخطيط لفعاليات مقاومة الجدار، الأمر المرتبط بلجان مساندة للعمل البرلماني.

بدوره، يرى النائب برهان جرار أن مشاركته في فعاليات مناهضة الجدار مشروطة بعدم حضور إسرائيليين مهما اختلفت مسمياتهم لأسباب مبدئية. ويضيف: لبيت دعوات، ومنعني المرض من المشاركة في أخرى، لكنني أتحفظ على التوقيت الذي يشترطه منظمو الفعاليات، والمحدد بمواعيد ضيقة تتعارض وجداولنا.

ورداً على تساؤلنا عن الموقف في حال بدلت الحكومة موقفها المعلن، والذي يشترط استئناف التفاوض والعمل السياسي بوقف إسرائيل لبناء الجدار، قال الشاتي أو رئيس لجنة اللاجئين في المجلس التشريعي، إنه لا يجيب على افتراضات، لكنه يعتقد أن الأداء الرسمي جاء متأخراً عن نظيره الشعبي في مسألة الجدار.

يطلق الدعوة لوزارة الشؤون الخارجية بأن تكون أكثر تفاعلاً مع الجدار ومأساويته، إذ يتحتم عليها الشروع بحملة دبلوماسية تخلق واقعاً وأجندة لمثلياتنا وسفاراتنا، لمساندتنا وكسب تأيد إضافي للرأي العام الدولي. وينوي طرح هذه المسألة في أروقة «البرلمان» الفلسطيني.

في حين، يبدي جرار تشاؤماً كبيراً من الواقع الذي سنصل إليه في نهاية المطاف، فمثلما كانت تصاريح التنقل بين مدن الضفة مرفوضة في السابق، أصبحت اليوم واقعاً نتعامل معه ونتسابق إليه على كل المستويات، وكذا الجدار لم تكن آليات رفضه فاعلة منذ البداية.

لكن بعض الفلسطينيين كانوا يتخوفون من الأحاديث المبعثرة، حول حدوث اتفاق لتبادل الأراضي، سرعان ما غيروا وجهة نظرهم، حينما علموا كمحمد إبراهيم ورفيقه من قراءات ومتابعات أن خطة الجدار قديمة وتعود إلى العام ١٩٧٨، مثلما يؤكد ذلك حديث البروفيسور أرنون سوفير، الباحث في علم الجغرافيا

في جامعة حيفا، وصاحب فكرة «الخطر الديموغرافي العربي» الذي يؤكد الحاجة لضرورة تقسيم الضفة الغربية لثلاثة أقسام شبيهة بثلاثة أصابع من النقانق، يمتد إحداها من جنين إلى رام الله، وثانيها من بيت لحم وحتى الخليل، وأصغرها هو الثالث الذي سيحيط حول أريحا.

ويقول رئيس مستعمرة «أرئيل»، رون نحمان: إن خارطة الجدار هي ذاتها التي كنت أراها منذ العام ١٩٧٨، في كل زيارة كان يقوم بها أرئيل شارون إلينا، وقد أبلغني بأنه يفكر بشأنها منذ العام ١٩٧٣».

يحتفظ أحمد إبراهيم بهذا الحديث وغيره، والذي نشر في صحيفة «يديعوت أحرونوت» في ٢٣-أيار - ٢٠٠٣، وشفعت له معرفته بالعبرية لفهم العقلية الإسرائيلية التوسعية.

.. وتعاطى النواب والوزراء والوكلاء مع التصاريح .. بعد أن طالبوا المواطن برفضها!!

يرى الباحث في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق

المواطن، مأمون عتيلي الذي يغطي منطقة شمال الضفة الغربية، إن التدفق القليل للمعلومات من الجانب الرسمي، ساهم في خلق إشكال كبير في الشارع الفلسطيني، كالحال تماماً في موقفنا من قضايا كبيرة، كمسألة تصاريح التنقل بين مدن الضفة التي تصدرها سلطات الاحتلال، أو التصاريح للسكان في المناطق المعزولة، إذ تجابه برفض مطلق في البداية، ثم نتعاطى معها بالتدريج، وحتى أعضاء المجلس التشريعي ووزراء تداولوها لاحقا.

ويعتقد أن الحل لإشكالية كهذه يستدعي اتخاذ قرار يكون بالإمكان الصمود عليه دون أي تراجع.

وحسب عتيلي، فإن الهيئة نظمت لقاءً مفتوحاً في طولكرم، ناقش أبعاد الجدار والدور الرسمي في التصدي له، شارك فيه وزير الزراعة السابق، الذي أكد أن إمكانات المواجهة محدودة، وتتلخص في الصمود ودعم الأهالي. وتحضر الهيئة لشيء مماثل في جنين.

حضور أجنبي واستحياء رسمي

في التاسع من تشرين الثاني الماضي، حاول

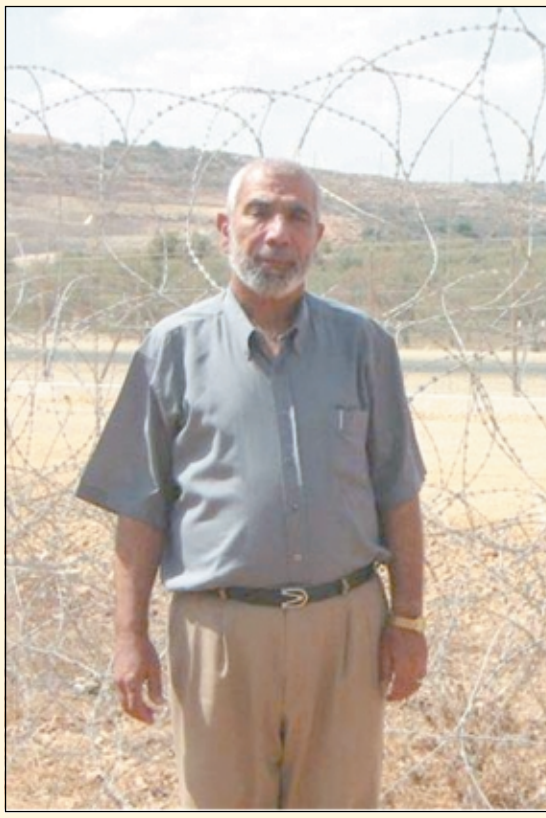

فلسطينيون وأجانب وإسرائيليون العمل معاً ضد الجدار، في اليوم ذاته الذي تهاوى فيه جدار برلين العام ١٩٨٩.

كانت قرية زبوبا مسرحاً للنشاط المركزي في شمال الضفة الغربية، ففي ساحة القرية أخذ عشرات الأجانب والإسرائيليون يشحذون هممهم. بجلاء، يرى الناظر أدوات لقص الأسلاك الشائكة، وحبالاً ومعاول، وتفاصيل صغيرة أخرى، واتجه هؤلاء نحو شرق القرية.

رونين إدلمن، الإسرائيلي الرافض للخدمة العسكرية، قادم من يافا، وليس«جافا»، كما قال، ويوني إبن التاسعة عشرة يلف جسده بعبارة: الجدار ليس حلاً قادم من كفار سابا، وإيليه الناشطة ضد الجدار تلف رقبتها بكوفية فلسطينية ?..

ثلاثتهم وغيرهم شاركوا في تأسيس تجمع أطلقوا عليه اسم »جماعة مسحة« نسبة للقرية الواقعة في محافظة سلفيت والمقابلة لمستعمرتي »عتس إفرايم« و«ألكانا«، التي سرق الجدار كل أحلامها ?.

هاني عامر الذي مر جدار الموت بينه وبين أرضه ذات الـ ١٠٠ دونم، وتسلم قراراً بالمصادرة وأمراً بإخلاء بيته، لقاء تعويض مالي أو بناء بيت آخر، أو وضع سياج حوله ببوابة صغيرة لا تفتح غير مرتين، ولا تسمح لغيره وأفراد عائلته بالدخول أو الخروج منها، وعقب رفضه هددوه بأنهم سيوجهون له تهمة إطلاق النار، وسيكلفون أحد مستوطني »إلكانا« بإطلاق النار، ومن ثم سيلصقون التهمة به. على إثر ذلك، قام إسرائيليون مناهضون للجدار بالتنسيق مع فلسطينيين، كرونين ويوني وإيليه بنصب خيمة بجانب البيت، واستقروا بها بشكل دائم تضامناً مع القرية، ولمنع هدم منزل هاني والتضامن مع سكان مسحة.

«جماعة مسحة»، عملوا في زبوبا أيضاً، وأحدثوا ثغرة بطول نحو ٧٠ متراً من الجدار، اشتبكوا مع جنود الاحتلال، وتحاوروا معهم بالصراخ: لماذا لا ترفضوا الخدمة العسكرية مثلنا؟ عودوا إلى بيوتكم وأطفالكم؟ لا تطلقوا النار على الفلسطينيين فهم ليسوا أعداء، ونحن الآن معهم؟ يكتفي الجنود بإطلاق النار في الهواء، والغاز المدمع ?

الرئيس بوش هو الذي ساهم في بناء الجدار!!

تروي الناشطة الأمريكية كاي بوند، ابنة ولاية ميتشيغان، والقادمة مع زوجها وابنتها الكبرى: ندرك أن الرئيس بوش هو الذي ساهم في بناء الجدار، ولو عارضه لما تم، فالجدار غير مقبول أخلاقياً، ونحن هنا لقول: لا.

تستذكر زميلتها رشيل كوري التي قتلها جيش الاحتلال في غزة سحقاً بجرافاته، وتصرخ بسمفونية ودموع، مثلما تسترد ذكرياتها مع صديقها الصحافي الفلسطيني مازن دعنا، الذي قتله جنود بلدها في العراق ?.

نساء ضد الجدار

ترى الناشطة النسوية ميسون داود أن المؤسسات النسوية برمتها، لم تضع في جدول أعمالها أي نشاط مرتبط بمتابعة الجدار، لأن كل هذه المؤسسات تمول من الدول المانحة، وتنحصر في قضايا الجندر ومشاركة المرأة في الانتخابات وغيرها.

وتعتقد داود، الحاصلة على الماجستير في تمويل المؤسسات، ومدير مركز بلدية جنين التكنولوجي، أن المناهضة الفلسطينية لإنشاء الجدار، جاءت متأخرة جداً، وتتقاطع مع ما أوصلنا له الاحتلال لواقع مرير نبحث فيه عن لقمة العيش ونحيا مقهورين فقراء، وتتأثر من حقيقة التركيع الذي مارسته مؤسسات المجتمع ضد المرأة، ما جعلها سلبية، على الرغم من كونها المتضررة الأكبر منه، فهو الذي أصبح يمر من أمام كل مدرسة ويسرق الأرض والماء.

وتعتقد أن مشاركة النساء في فعاليات مناهضة الجدار تحولت »لرفاهية« في ظل الحصار والدم والثكل للأبناء، وتوزيع القلوب على القبور والحواجز وما وراء القضبان.

ترسم مدير جمعية تنمية المرأة الريفية في جنين، إيفا جرادات، مشهداً مختلفاً، إذ تقول إن جمعيتها المتفرعة من جمعية التنمية الزراعية، أشركت المرأة في فعاليات مناوئة للجدار، وصهرتها في نشاطات ميدانية كحملات قطاف الزيتون في المناطق المتضررة، واعتبار أن كل اللجان النسوية في قرى الجدار أعضاء في لجان مناهضته.

تضيف: حالياً ينحصر تنفيذ مشروع العمل مقابل الغذاء في ٣١ قرية متضررة، وهذا يشمل النساء أيضاً.

مثلما هو الحال الذي أفرزته تجربة »نساء ضد الجدار«، حيث بدأت مجموعات نسوية بالتحرك الميداني تعبيراً عن رفض الجدار ومناهضته كونها الخاسر الأكبر منه.

ترى شروق أو دارسة الجغرافيا أن التصريح الأخير للرئيس عرفات ? يوم تشرين الثاني ٢٠٠٣- لمناسبة ذكرى انهيار جدار برلين، بأن »الجدار الفاصل« صادر ٥٨٪ من أراضي الضفة الغربية مؤلم للغاية، ويستحق أن نوجه ٥٨٪ من عملنا وحديثنا ومشاريعنا له.

تستند إلى تأكيدات الخبير في شؤون الاستيطان خليل تفكجي، التي تظهر أن جدار الموت الشرقي، يعني عملياً ضم ٢٠٪ من مساحة الضفة الغربية، وتحولنا للعيش في ٨ كانتونات معزولة في المدن، فيما سيتم تجميع القرى في معازل ترتبط بالمدن ببوابات يسيطر عليها جيش الاحتلال، وسيتحول غور الأردن بأكمله إلى بقعة مسيطر عليها بـ ٢٥ مستعمرة، و٦ آلاف مستوطن، في الوقت الذي ستصبح فيه أريحا كانتوناً معزولاً تماماً ومحاطاً بالجدران الأسمنتية كحال قلقيلية.

إنهم يغتالون أحلامنا!

للأطفال أيضاً، حكاية مع الجدار، مثلما يقول إبراهيم قبها ١٤ عاماً، الذي يقطن وعائلته طورة الغربية، إذ سرق المحتلون ملعب القرية الذي كان يشغله الأطفال في ممارسة عشقهم لكرة القدم، وظلت طوال فترة طويلة خشبات المرمى صامدة خلف الجدار، على الرغم من أن الصدأ نال منها، ولم تنجُ مساحة اللهو الخاصة بأطفال قرية الطيبة شمال جنين، من السرقة، إذ قدر لها التحول لمنطقة حرام كما تقول رشا علي، التي تتذكر أيضاً روايات والدها وأخوتها حول إقدام المحتلين على نبش مقبرة عائلة أبو حلوق في قريتها، بدعوى مرور الجدار فيها.

تضيف: حتى الأموات تأثروا من الجدار وتعرضوا للتجريف، وليس بعيداً عن الطيبة عاش أهالي زبوبا حكاية اقتطاع تاريخهم، عندما سرق المحتلون آثار القرية الكنعانية.

يقول محمد جرادات: نهب الإسرائيليون ثلاثة مواقع ومجموعة من الكهوف المتوزعة على سهول القرية وجبالها، ونقلوها إليهم. وهدد الجدار حيوان القنفذ الصخري الذي فصل عن أنفاقه بفعل الجدار أيضاً.

والكلاب أيضا!

يروي رئيس اتحاد المزارعين، أحمد الزغل: حتى الكلاب تأثرت من إقامة الجدار، إذ أصبحت بأعداد كبيرة تتجمع على جانبيه، وتأخذ بالنباح، وكأنها رسالة لمحاولة عبور الأسلاك الشائكة، والتواصل على طريقتها!

يصف الناشط في جمعية التنمية الزراعية محمد جرادات: لو نظرت جمعيات الرفق بالحيوان بعين العطف للكلاب، لربما مارست الضغط على إسرائيل، لأننا وبمفهوم العالم والكلاب سيان! لماذا لم تتحرك صوفيا لورين للدفاع عن الكلاب والقنفذ كما يحلو لها أن تفعل في أماكن أخرى؟ يبدو أن التمييز يشمل حيواناتنا!!

وضعوا السرج على ظهره بدلاً من الحمار!!

أشارت شبكة المنظمات البيئة الفلسطينية، في إصدارها الأول »أوقفوا الجدار« إلى شهادة لراع فلسطيني من عتيل بمحافظة طولكرم، الذي يقول: في صباح يوم من حزيران الفائت، كنت متجها بصحبة أخي وابن خالي لرعي أغنامنا خلف الجدار، ولحظة مرورنا عبر البوابة القائمة عند قرية زيتا، قام جنود الاحتلال المتموضعين هناك، بإيقافنا، واستجوبونا، ثم سمحوا لمرافقي بالعبور، فيما احتجزت وحماري، وأخذ الجنود

بتوجيه الأوامر لي للقيام بأمور غير إنسانية، كنزع السرج عن الحمار ووضعه على ظهري، وأن أركب الحمار والسرج على ظهري، وأن أسير نصف كيلو عدة مرات ذهابا وإيابا، ثم أمروني تحت تهديد السلاح بدخول إحدى البيارات، وممارسة الجنس مع الحمار، ولم يتركوني إلا بعد فترة طويلة من الزمن، ولم يسمحوا لي بالذهاب إلا والسرج على ظهري!!!!

يتحدث أحمد عطا المهتم بشؤون الجدار أيضاً: عندما نشر صحافي إسرائيلي الخبر في »يديعوت أحرنوت« فصل من عمله في اليوم التالي.

وأخيراً .. نضال مخملي »سبع نجوم« ضد الجدار!!

يروي (أ. ع) أحد أعضاء هيئة محلية في تجمع نال الجدار منه: هناك في وطننا مفارقة من »العيار الثقيل« تتمثل في تسلل المتاجرة لكل قضايانا من قبل بعض أبناء جلدتنا، فبموازاة ما سيسببه الجدار من موت وتدمير لكل شيء، هناك من »يتبغدد ويتنعم باسمه«.

يضيف: أعرف وبأسماء محددة، يفرج عن بعضها، كيف بات السفر المسيطر على يوميات عضو في مؤسسة ما، إذ بات يعرف إيطاليا واليونان والسويد، وبدأت أوضاعه المعيشية بالتحسن، وأصبح هاتفه الخليوي لا يكف عن الرنين، وبات من »تجار الشنطة«.

يتابع: أستغرب كيف يجمع أمثال هؤلاء بين مشاعر الوطنية ومناهضة الجدار، فيما أيديهم وجيوبهم ليست نظيفة.

يختتم: لا يعني ذلك التعميم، فهناك نشطاء في جمعيات أهلية تدعم وتناضل، وتعتبر الجدار قضيتها الأولى.

نقفل ملفاتنا، ونحن في طريق العودة من طورة الغربية القريبة من يعبد غرب جنين، إذ طاردتنا الدهشة حينما رأينا عشرات الشبان والأطفال، ومعهم مركباتهم وبعض التفاصيل الصغيرة، ويتهافتون لمجمع نفايات يستخدمه مستوطنون لإلقاء قاذوراتهم، وانحصر عمل الشبان والأطفال في توجيه السائق المستوطن إلى المكان الملائم لهم كي يلتقطوا بعض ما يمكن الانتفاع فيه، ولم يخلُ المشهد من تنافس »عفن« ربما ?.. تسأل نفسك: كرامة هؤلاء بذمة من؟

ملاحظة: عذراً لكثرة استخدام علامات التعجب !!!!!!!!!!!!!! التي تملأ حياتنا!!

عرض لمشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٠٤

بسام عثمان

في جلسة خاصة عقدها المجلس التشريعي في غزة بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/٣، قدم وزير المالية سلام فياض إلى المجلس مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الوطنية للعام ٢٠٠٤، وهي الموازنة الثانية منذ أن بدأت عملية الإصلاح المالي في السلطة، والثانية التي يقدمها الوزير فياض الذي يشرف على تنفيذ عملية الإصلاح المشار إليها.

لا يختلف مشروع الموازنة المالي في منهجه وطريقة تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية عن موازنة العام ٢٠٠٣، والسبب بالطبع أن الظرف السياسي الموضوعي لم يتبدل كثيراً خلال السنة الماضية وليس من المتوقع أن يتغير، وبالطريقة نفسها تضمن مشروع الموازنة سيناريوهين؛ أحدهما يقدم توقعات إيجابية في حال تحسنت الظروف السياسية وانتهى الحصار والإغلاق، وثانيهما توقعات سلبية في حال تدهور الوضع نحو الأسوأ. كما لم تختلف المحاور الرئيسية كثيراً عن الموازنة السابقة إلا من زاوية التقييم الذي أوردته الموازنة الحالية للتطور الذي حصل في إطار عملية الإصلاح المالي والعقبات التي لا تزال في طريقة خاصة موضوع دفع رواتب العاملين في الأجهزة الأمنية مباشرة عبر البنوك.

تضمن مشروع الموازنة للعام 2004 خمسة محاور، هي:

أولاً: الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٣

أشار وزير المالية إلى أن التدهور الحاصل في الأوضاع الاقتصادية الفلسطينية لا سابق له منذ احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، فقد وصلت نسبة الفقر إلى ٦٠٪ ومعدل البطالة إلى ٣١٪، وهي نسبة لم يدخل فيها عشرات الآلاف من العمال الذين فقدوا الأمل وتوقفوا عن البحث عن فرص عمل، كما لم تعبر هذه النسبة عن عمق مأساة البطالة في المناطق الأكثر تضرراً من العدوان والحصار الإسرائيليين في مدن رفح وجنين وقلقيلية، حيث وصلت نسبة البطالة في هذه المدن إلى ٧٥٪.

من جهة أخرى، فقد دخل الفرد نسبة ٤٥٪ من قيمته مقارنة مع العام ١٩٩٩، وانخفض بالتالي الإنفاق على الاستهلاك بنسبة ٢٥٪.

ويشير مشروع الموازنة إلى الوضع الاستثماري الذي شهد انهياراً تاماً، فقد بلغت القيمة التقديرية من قبل القطاع الخاص للاستثمار العام ٢٠٠٣ (٥٠٠) مليون دولار، أي ما يعادل ثلث قيمة الاستثمار العام ١٩٩٩.

وحول الدمار الذي لحق بالمرافق العامة والخاصة بسبب العدوان الإسرائيلي فقد بلغ (١٢٠٠) مليون دولار، كما تقدر الخسارة الإجمالية في الدخل القومي خلال الفترة ذاتها (٧) مليارات دولار، أي ما يعادل ١٣٠٪ من الدخل القومي الإجمالي في العام ١٩٩٩ بكامله، إضافة إلى جدار الفصل العنصري الذي سيلحق الأذى بـ ٣٤٠ ألف مواطن فلسطيني في محافظات الضفة.

أما المساعدات الخارجية، فقد انخفضت إلى ما دون ٩٠٠ مليون دولار مقارنة لـ ٩٩٥ مليون في العام ٢٠٠١ و١٠٢٥ مليون دولار في العام ٢٠٠٢، كما أن هناك انخفاضاً حاداً في المساعدات المقدمة للموازنة العامة، والتي بلغت ٢٧٠ مليون دولار مقارنة ٥٣٥ مليون دولار العام ٢٠٠٢.

مؤشر إيجابي واحد ذكره الوزير فياض في مشروع الموازنة حول العام ٢٠٠٣، هو الارتفاع الطفيف في الناتج القومي (النمو السنوي) الذي بلغ ٥,٤٪ خلال الأشهر التسعة الأولى من العام ٢٠٠٣ بالمقارنة مع العام ٢٠٠٢.

ثانيا: الوضع المالي للسلطة وتنفيذ موازنة ٢٠٠٣

أظهرت الأرقام أن قيمة الإيرادات ٧٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٥٨ مليون دولار شهرياً، ويمثل هذا الأداء زيادة بنسبة ٢٠٪ من المبلغ المقر العام ٢٠٠٣، وبلغت الإيرادات المحلية من مجمل الإيرادات ٢٥٪.

ويرجع فياض سبب التحسن الذي طرأ على الإيرادات إلى التحسن الذي طرأ في مصداقية السلطة عند القطاع الخاص ودفع الإيرادات الضريبية من دون تأخير، الأمر الذي قاد إلى تسديد الالتزامات الضريبية على نحو منتظم.

أما النفقات، فقد بلغت ١٤٠٣ مليون دولار، منها ٧٣٦ مليون للرواتب بالمقارنة مع ٦٩٦ مليون دولار العام ٢٠٠٢. وأعاد وزير المالية هذه الزيادة على الرواتب إلى سببين، الأول قراره بتطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية بدءاً من مطلع شهر أيلول الماضي، والسبب الثاني تجاوز سقف التعيينات المقر، وبخاصة في قطاع الأمن، حيث تم تعيين ٣٤٤٠ موظفاً جديداً.

وبخصوص الأموال المحتجزة لدى إسرائيل، أموال المقاصة، فقد أشار مشروع الموازنة إلى أنه تم تحويل ٣٠٢ مليون دولار فقط من أصل ٥٢٥ مليون، كان متوقعاً تحويلها العام ٢٠٠٣، وأن هذه التحويلات قد توقفت منذ آب الماضي، كما أن المساعدات الشهرية للموازنة قد انخفضت منذ التاريخ نفسه (آب) إلى ١٢ مليون دولار فقط.

ثالثاً: الإطار الاقتصادي والخطوط العريضة للسياسة المالية للسلطة في الأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥

إذا ما استمرت الأوضاع السياسية على حالها، فإن تراجعاً طفيفاً سيطرأ على النمو الاقتصادي (في الناتج المحلي) يصل إلى ٥,٣٪ وبالتالي فإنه لن يحدث أي تغير يذكر على نسبة البطالة والفقر خلال العامين القادمين.

وفيما يتعلق بالإيرادات والنفقات، فإن الأول سيسجل زيادة بنسبة ١٥٪ لتصل إلى ٨٠٦ ملايين دولار، أما النفقات فبدورها سترتفع إلى ١٠٦٩٤ مليون دولار، أي بزيادة ٥,٦٪، وبالتالي فإن قيمة العجز ستصبح ٨٩٠ مليون دولار.

ويتحدث وزير المالية في هذا المحور عن توقعاته عبر سيناريوهين بديلين كما أشرنا سابقاً، الأول، يفترض تحسناً في المناخ السياسي، يؤدي إلى زيادة في الناتج القومي بمقدار ٥,٦٪ العام ٢٠٠٤ و٤,١٠ العام ٢٠٠٥، وانخفاض بالعجز بقيمة ٥٠ مليون دولار العام ٢٠٠٤ و٢٠٠ مليون دولار العام ٢٠٠٥، أي ما يعادل ٢٤٪ و٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما السيناريو الذي يتوقع الأسوأ، فستصل نسبة العجز إلى ٣٢٪ العام ٢٠٠٤ و٣٠٪ العام ٢٠٠٥.

أما السيناريو الأوسط الذي ينبع من الدوافع، فهو مشروع الموازنة للعام ٢٠٠٤، والذي ينطلق من أن الواقع الراهن سيستمر كما هو في العام المالي القادم، وهو ما سنقدم شرحاً له في المحور الرابع. أما فيما يتعلق بالتوجهات العامة للسياسة المالية خلال العامين القادمين، فهي لا تختلف كثيراً عن التوجهات التي وردت في موازنة العام ٢٠٠٣، والتي أقرها المجلس التشريعي في كانون الأول العام ٢٠٠٢، والتي تتلخص في النقاط التالية:

أولاً: تعزيز نفقة القطاع العام بمستقبل الأداء الاقتصادي الفلسطيني وسلامة إدارته.

ثانياً: تحقيق اعتماد متزايد على مواردنا الذاتية لتمويل احتياجاتنا من النفقات الجارية والتطويرية.

ثالثاً: تحقيق توازن معقول بين أوجه الإنفاق المختلفة، مع التأكيد على الاستمرار في دعم برنامج دعم العاطلين عن العمل الذي استفاد منه حتى نهاية تشرين الأول الماضي ١٧٧ ألف مواطن، وكذلك التأكيد على ترشيد المساعدات الإنسانية والتعليمية والصحية التي يصرفها الرئيس، بحيث تقر في إطار مؤسسي.

رابعاً: مشروع قانون الموازنة العامة للعام ٢٠٠٤

كما هو الحال في كل موازنة، فإن المشروع يشير إلى الإيرادات ومصادر التمويل الأخرى، وكذلك إلى النفقات بأشكالها المختلفة.

يتوقع مشروع الموازنة أن تبلغ قيمة الواردات ٨٠٦ ملايين دولار، تشكل الجباية المحلية منها حوالي ٢٩٨ مليوناً وإيرادات المقاصة (الأموال المحتجزة لدى إسرائيل) حوالي ٥٠٨ ملايين دولار، أما التمويل الخارجي، فمن المتوقع أن يصل إلى حدود ٩٠٠ مليون دولار منها ٢٥٠ مليوناً لتمويل مشاريع تطويرية، و٦٥٠ مليون دولار لتمويل نفقات جارية. أما إيرادات المقاصة المستحقة عن السنوات السابقة من إسرائيل، فتبلغ ١٨٠ مليون دولار، هذا إذا نجحت السلطة في فك الحجز القضائي الإسرائيلي.

وعلى صعيد النفقات، فتنقسم إلى ثلاثة أنواع:

أولاً: النفقات الجارية ٣٠٦,١ ملايين دولار، خصص منها مبلغ ٨٢٨ مليون دولار لبند الرواتب والأجور، و٢٢٨ مليون دولار للنفقات التشغيلية، و٢٥٠ مليون دولار للنفقات التحويلية.

ونلاحظ أن النفقات الجارية قد زادت بنسبة ٦,١٤٪، توزعت هذه الزيادة كالتالي: ٥,١٢٪ على الرواتب، و٣,١٨٪ على النفقات التشغيلية والتحويلية.

ثانياً: النفقات التطويرية، فقد رصد لها ٢٥٠ مليون دولار.

ثالثاً: صافي الإقراض، فقد خصص له ١٢٠ مليون دولار.

خامسا: الإصلاح المالي في السلطة الوطنية

ما تم تحقيقه في هذا الإطار خلال السنة الماضية، يوضحه مشروع الموازنة من خلال الإنجازات التالية:

١. بدأت وزارة المالية اعتباراً من مطلع شهر أيلول الماضي في نشر تقارير تفصيلية عن أداء السلطة المالي شهرياً.

٢. الارتقاء بإدارة النظام المالي الفلسطيني لتنسجم مع أعلى المعايير الدولية، وذلك عبر توفر العناصر التالية:

a. إمكانية إجراء التسويات في حسابات الإيرادات على نحو منتظم يتيح متابعة الموارد كافة.

b. إلغاء كافة إمكانات الصرف خارج نطاق الموازنة.

c. تحقق الوحدة العضوية الكاملة في تنفيذ مهام وزارة المالية بين الضفة وغزة، وذلك من خلال توحيد الأنظمة المحاسبية بين هذين المركزين وتأمين الاتصال الآلي المباشر بينهما.

٣. في مجال الخدمة المدنية، فقد بدأت وزارة المالية في تنفيذ الشق المالي لقانون الخدمة المدنية اعتباراً من مطلع أيلول ٢٠٠٣، وذلك بهدف تحسين الظروف المعيشية للموظفين.

أما التعيينات، فقد تم التقيد في سقفها المقرر في القطاع المدني، غير أنه تم تجاوز هذا السقف في القطاع الأمني، وهو تجاوز لا بد من وقفه حسب ما أشار إليه مشروع الموازنة.

وبخصوص رواتب المنتسبين لقوات الأمن، فقد تم تطبيق نظام الدفع المباشر عبر البنوك لنحو ٢٣ ألف منتسب، إلا أن الحاجة ماسة إلى إحراز تقدم إضافي، بحيث يشمل نظام الدفع هذا كل العاملين بأجهزة الأمن.

٤. في مجال اللوازم العامة، فيشير مشروع الموازنة إلى أنه قد تم تفعيل قانون اللوازم الذي أقره المجلس التشريعي، وذلك بتأسيس دائرة اللوازم العامة، وتشكيل لجنة العطاءات المركزية، وقدم التزاماً بالقانون بشكل ملحوظ.

٥. في مجال إعادة تنظيم النشاطات التجارية والاستثمارية للسلطة الوطنية، منذ تأسيس صندوق الاستثمار الفلسطيني، وذلك بإحراز تقدم كبير في حصر الموجودات وتقييمها والإفصاح عنها.

٦. في مجال النشاطات التجارية للسلطة، فقد أحرز تقدم في مجال إعادة تنظيم العمل في قطاع المحروقات بغية وضع حد لكافة مظاهر الخلل، بما في ذلك الغش والتهريب والارتفاع غير المبرر في الأسعار وتباينها في المحافظات في الضفة وغزة. فقد حقق الإصلاح في هذا المجال إلى تحسين كبير في الإيرادات وانخفاض ملحوظ في الأسعار للمستهلك، كما تم إلغاء كل الرسوم غير القانونية في هذا القطاع.

٧. الرسوم، أشار مشروع الموازنة إلى أن الحكومة قد أجرت مراجعة شاملة لجميع أنواع الرسوم بهدف إلغاء ما هو غير قانوني منها، والسعي لتنظيمها بقوانين.

٨. في مجال تطوير أجهزة الرقابة والتدقيق الداخلي، فقد تم وضع الإجراءات الضرورية لإلحاق الدوائر العاملة في المجال في مؤسسات السلطة إدارياً بوزارة المالية، كما يتم الآن تأسيس جهازين منفصلين ولكن يعملان بتكامل، الأول يقوم بمهمة الرقابة الداخلية في كل وزارات السلطة، والثاني، هو جهاز التدقيق الداخلي، الذي سيضم مجموعة مختارة من المدققين من موظفي وزارة المالية.

٩. المجال الأخير، مجال التشريعات المالية، وفي هذا المجال سيتم التعاون مع المجلس التشريعي من أجل إقرار قوانين ضريبة الدخل، والتقاعد، وهيئة سوق المال والأوراق المالية، والتأمين، خلال النصف الأول من العام القادم ٢٠٠٤.

للمساهمة في النقاش ..
الموازنة موجودة على الصفحة الالكترونية

لا تقتصر أهمية الموازنة العامة لأية حكومة في كونها تظهر حجم الإيرادات والنفقات، ولا لكونها تبين الكيفية التي تنفق خلالها الحكومة المال العام، بل لأنها تشكل مؤشراً ودليلاً شاملاً على مدى صحة ونزاهة وشفافية الأداء الحكومي في مختلف المجالات. لذلك، فإن عملية إقرار الموازنة العامة في أي برلمان ديمقراطي هي بمثابة أداة رقابة فاعلة على أداء الحكومة. وانطلاقاً من هذه الأهمية يتم إقرارها باعتبارها قانوناً يجب أن ينفذ بحذافيره.

وضع المجلس التشريعي الفلسطيني آليات وخطوات لإقرار مشروع قانون الموازنة العامة للسلطة الفلسطينية، تبدأ هذه الآليات والخطوات، بتقديم مجلس الوزراء مشروع قانون الموازنة إلى المجلس التشريعي قبل شهرين من بدء السنة المالية الجديدة. والسنة المالية تبدأ بالنسبة للسلطة في مطلع كل عام جديد، أي اعتباراً من الأول من كانون الثاني.

بعد هذه الخطوة، يقوم المجلس التشريعي بإحالة مشروع الموازنة إلى لجنة الموازنة والشؤون المالية، التي تقوم بدراستها وإبداء الرأي فيها تفصيلياً بتقرير مرفق بتوصياتها. الخطوة الثالثة تتم بعقد المجلس جلسة خاصة لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة على ضوء تقرير اللجنة وتوصياتها، فيقرها مع التعديلات قبل بدء السنة المالية الجديدة.

من حق المجلس أن يعيد مشروع الموازنة إلى مجلس الوزراء في مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديمها مصحوباً بملاحظات المجلس. وفي مدة أقصاها أسبوعان تتم إعادة الموازنة للمجلس التشريعي لإقرارها.

أما عن الكيفية التي تقر بها الموازنة، فإن المجلس التشريعي يصوت عليها باباً باباً، كما لا يجوز إجراء المناقلة بين الأبواب، ويصوت عليها مجتمعة.

منذ تأسيسه العام ١٩٩٦، أقر المجلس التشريعي ٦ موازنات عامة للسلطة الوطنية وردّ موازنة واحدة هي موازنة العام المالي ٢٠٠٢. وجدير بالذكر أن تغيراً إيجابياً طرأ على موازنة العام ٢٠٠٣ ومشروع الموازنة من حيث مهنية إعداد الموازنة والتحليل العلمي والتقديرات والتوقعات المحتملة في الوضع الاقتصادي الفلسطيني، وهو تطور يقرّب الأداء المالي الفلسطيني من المعايير الدولية.

ولأهمية الموازنة العامة ومدى تأثيرها على كل مواطن فلسطيني، فإنها مطروحة للنقاش العام، وهناك إمكانية للاطلاع عليها على صفحة المجلس الإلكترونية وعلى الصفحة المماثلة لوزارة المالية.

طبيعة العلاقة بين المجلسين الوطني والتشريعي
هل ألغى المجلس التشريعي المجلس الوطني؟

عماد موسى

أحدثت اتفاقات أوسلو انعطافة كبيرة في النظام السياسي الفلسطيني، وقد ترتب على تلك الاتفاقات نشوء وتأسيس المجلس التشريعي كمؤسسة منتخبة إلى جانب المجلس الوطني، وبذلك أصبح الشعب الفلسطيني أمام مؤسستين تشريعيتين، البعض اعتبر المجلس التشريعي بديلاً للمجلس الوطني، والبعض الآخر رأى فيه هيئة فرعية مكملة للمجلس الوطني، فما هي طبيعة العلاقة بين الهيئتين؟

المجلس الوطني الفلسطيني

في ضوء القراءة التاريخية يتبين أن الهيئة العربية العليا قد قامت باختيار أعضاء المجلس في العام ١٩٤٨ برئاسة الحاج أمين الحسيني، حيث عقد المجلس اجتماعاً له في غزة تمخض عنه اختيار عدد من أعضائه ليشكلوا حكومة عموم فلسطين برئاسة أحمد حلمي عبد الباقي، وبوفاته العام ١٩٦٣ خلا مقعد فلسطين في الجامعة العربية، ومن ثم كلف أحمد الشقيري ليكون محل المرحوم أحمد حلمي عبد الباقي، والعمل على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية. ولتحقيق هذا الأمر، قام الشقيري بزيارة عدد من الأقطار العربية في محاولة منه لأجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني، فلم يلاقِ تجاوباً من أحد، ما اضطره إلى إجراء نقاشات وحوارات تمخض عنها اختيار أكثر من أربعمائة شخصية وطنية جاءت انعكاساً لنوع من التوافق بين مصر والأردن أساساً، ولم تحظَ بتأييد الفصائل الثورية التي كانت صاعدة آنذاك، وعقد المجلس اجتماعه الأول في مدينة القدس.

وقد تمخض عن الاجتماع الإعلان عن ميلاد منظمة التحرير الفلسطينية وميثاقها الوطني ونظامها الأساسي، ومنذ ذلك الوقت أصبح المجلس الوطني هيئة تشريعية ناطقة باسم الشعب العربي الفلسطيني.

المجلس التشريعي الفلسطيني

إن تعبير المجلس التشريعي الفلسطيني ورد في دستور فلسطين الذي أصدره الانتداب البريطاني سنة ١٩٢٢، وقد رفض الشعب الفلسطيني هذا الدستور لأنه تضمن موادَّ تعمل على تهويد فلسطين وإنشاء الوطن القومي اليهودي، كما رفض فكرة المجلس التشريعي المعروض.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس جمال عبد الناصر كان قد أصدر مرسوماً بإنشاء نظام دستوري لقطاع غزة يفصل بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، وسميت السلطة التشريعية بالمجلس التشريعي.

المجلس التشريعي بعد أوسلو

هو السلطة التشريعية التي نشأت بعد اتفاق إعلان المبادئ أوسلو (١)، الذي تم انتخابه بناء على قانون الانتخاب الفلسطيني رقم (١٥) سنة ١٩٩٥ بموسوم صادر عن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد وجهت رئاسة المجلس الوطني الفلسطيني في حينه رسالة إلى السلطة الفلسطينية حول المجلس التشريعي جاء فيها:

- لا يجوز إضفاء الصفة التمثيلية العليا على المجلس الفلسطيني لأن هذا يحمل في طياته نوايا إسرائيلية بفصل الداخل عن الخارج، ومحاولة إلغاء المجلس الوطني الفلسطيني الذي هو المجلس الأعم في تمثيل أكثر من ستة ملايين فلسطيني في الخارج والداخل.
- لا يجوز حصر اختيار السلطة التنفيذية فقط من داخل المجلس التشريعي، بل يجب الحصول على حق اختيار جزء من أعضائها من خارج المجلس، من أجل الحفاظ على قرار المجلس المركزي بتشكيل السلطة الوطنية من عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، يتماثل مع العدد الذي يتم اختياره من داخل المجلس التشريعي.
- يجب أن ينص صراحة على أن أعضاء المجلس التشريعي هم جزء من (كوتا) الداخل المحددة بـ١٨٢ عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني.

قانون الانتخاب الفلسطيني

ورد في الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية المرحلية حول الضفة الغربية وقطاع غزة التي وقعت في واشنطن في ٢٨ أيلول ١٩٩٥ في الملحق الثاني من البرتوكول الخاص بالانتخابات في المادة الأولى (أسس الانتخابات) وتحت (أحكام عامة) ما يلي:

«بموجب المادة ٣ من اتفاق إعلان المبادئ وتمشياً مع أحكام هذا الملحق، فإن الانتخابات السياسية العامة الحرة والمباشرة سوف تتم للمجلس، وفي الوقت ذاته لرئيس السلطة التنفيذية».

إن هذا النص حدد المرجعية القانونية التي بموجبها أجريت الانتخابات العامة، والتي يتطلب أي تعديل عليها الرجوع إلى الاتفاقية وأخذ الموافقة الإسرائيلية، وهذا يعني إقصاء م.ت.ف والمجلس الوطني بوصفه المرجعية التشريعية العليا للشعب الفلسطيني.

وهذا ما أكده اتفاق إعلان المبادئ، حيث ورد (إن إجراء أي انتخابات لمنصب الرئيس وللمجلس الفلسطيني سيحكمها هذا الملحق، وقانون انتخاب الرئيس والمجلس الفلسطيني (من الآن فصاعداً قانون الانتخاب) والأنظمة المعمول بها ضمن هذا القانون (من الآن فصاعداً أنظمة الانتخابات) إن قانون الانتخابات ستتبناه السلطة الفلسطينية قانوناً وأنظمة الانتخابات يجب أن تتماشى مواده مع أحكام هذه الاتفاقية».

وهذا يعني أن إجراء أي تعديل على قانون انتخابات مرتبط بمواد الاتفاقية ومتلائم مع أحكام موادها.

إلا أن المذكرة الإيضاحية لقانون الانتخابات الفلسطيني رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ حاولت التأكيد على أن م.ت.ف هي المرجعية السياسية للشعب الفلسطيني، حيث جاء فيها: «يعبر قانون الانتخابات الفلسطيني لسنة ١٩٩٥ عن مسؤولية منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية تجاه الحقوق الوطنية لشعبنا، والحرص على إجراء الانتخابات العامة ؟ وإذ يأتي هذا القانون خاصاً بسكان غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشريف، وفق ما تقتضيه الظروف وطبيعة المرحلة الانتقالية، فإن ذلك لا يقصد الإجحاف بفلسطينيي الشتات، وبخاصة حق اللاجئين والنازحين والمبعدين الذي سيكون بإمكانهم ممارسة حقهم في انتخابات في وقت لاحق بعد عودتهم إلى الوطن».

فالمادة أرجأت حق الانتخاب لفلسطينيي الشتات إلى حين عودتهم إلى الوطن دون تحديد هذا الوطن وحدوده، هل الوطن هو الدولة الفلسطينية في غزة والضفة والقدس أم ماذا؟

وفي محاولة لحل الإشكالية في العلاقة بين الداخل والخارج، ورد في قانون رقم (١٣) لسنة ١٩٩٥ بشأن الانتخابات في المادة (٣) نظام الحكم في الفترة الانتقالية:

(١- يكون أعضاء المجلس الفلسطيني فور انتخابهم أعضاء في المجلس الوطني الفلسطيني وذلك وفقاً للمادتين (٥) و(٦) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية).

من الواضح أن القانون يحاول تحديد طبيعة العلاقة بين المجلس التشريعي والمجلس الوطني من خلال بوابة العضوية، وهو اعتبار أعضاء التشريعي جزءاً من كوتا الداخل في المجلس الوطني، وهذا يعني اندغام التشريعي في الوطني، وتوحيد جهة التمثيل وجهة التشريع أيضاً في القضايا الجوهرية.

ويعني أن حدود صلاحيات المجلس التشريعي مرتبطة باتفاقات أوسلو الانتقالية، في حين أن المجلس الوطني الفلسطيني يعد المرجعية التشريعية العليا لما تقوم به السلطة الوطنية من عقد المواثيق والبرتوكولات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، وهذا ما تؤكده الوقائع والأحداث والمفاوضات التي أجريت، والاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير الفلسطينية مع الجانب الإسرائيلي. واستناداً إلى ذلك، يمكن فهم العلاقة بين المجلس التشريعي والمجلس الوطني من اتجاهين:

الاتجاه الأول: المعاهدات الدولية والاتفاقات ذات الصلة بالقضايا المصيرية والجوهرية للشعب الفلسطيني، ومن هي الجهة صاحبة الاختصاص بإقرارها والمصادقة عليها.

الاتجاه الثاني: ازدواجية العضوية في المجلس الوطني والمجلس التشريعي واللجنة التنفيذية وغيرها من المناصب الإدارية الدولية العليا، وأثرها على مبدأ المساءلة والرقابة.

التداخل بين صلاحية الهيئتين إلى أين؟

من هو المخول بعقد الاتفاقات والمعاهدات الدولية للحل النهائي والمصادقة عليها؟ إن المادة (٢٦) من الميثاق الوطني الفلسطيني تجيب

التتمة ص١٠

في ظل رئاسته الجديدة ووجود رئيس للوزراء

المجلس التشريعي يعد بتفعيل دوره

بعد أن تخلص المجلس التشريعي من العقدة التي لازمته منذ تأسيسه العام ١٩٩٦، والتي تتمثل في غياب جسم تنفيذي واضح المعالم يعمل بشكل مستقل، يمكن مساءلته بطريقة فعالة، وكذلك من وجود رئيس منتخب مباشرة من الشعب على رأس هذا الجسم لا يخضع لمساءلة المجلس، بعد أن تخلص من هذه العقدة، يسود الاعتقاد أن لدى المجلس التشريعي اليوم فرصة ثمينة لممارسة دور رقابي يتصف بالفاعلية على أداء السلطة التنفيذية، التي تتجسد اليوم من خلال وجود مجلس وزراء يعمل بشكل مستقل بعيداً عن اجتماعات القيادة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ويترأسه رئيس وزراء نال ثقة المجلس التشريعي ويخضع مباشرة لمساءلته.

قضية أخرى زادت من وتيرة النقاش الداخلي في المجلس التشريعي بخصوص تفعيل دوره، وهي وجود رئيس جديد للمجلس أعلن أنه سيقود المؤسسة التشريعية الفلسطينية بأسلوب مختلف، وأن لديه الإرادة من أجل إعادة الحياة إلى دور المجلس التشريعي.

ويدور النقاش في المجلس التشريعي حول ثلاث قضايا سيتم التركيز عليها في المرحلة القادمة من أجل تطوير عمل المجلس التشريعي، وهذه القضايا هي:

أولاً: الوضع الداخلي للمجلس التشريعي وكيفية تفعيل المؤسسة البرلمانية والإدارية للمجلس.

ثانياً: العلاقة مع السلطة التنفيذية، وضرورة إرساء علاقة تكاملية ثابتة، ولكن على أرضية مبدأ الفصل بين السلطات، وتأكيد استقلالية المؤسسة التشريعية وهيبتها.

ثالثاً: تعزيز علاقة المجلس التشريعي مع الجمهور الفلسطيني بهدف استعادة ثقة هذا الجمهور بالمجلس ومصداقية دوره في الحياة السياسية الفلسطينية.

بخصوص القضية الأولى، يدور النقاش حول أربعة محاور، الأول يتعلق بضرورة الانتظام في عقد جلسات المجلس واجتماعات لجانه حسب ما نص عليه نظامه الداخلي، أي عقد جلسة كل أسبوعين، وفي الأسبوعين الآخرين تعقد اجتماعات اللجان.

المحور الثاني، لجنة شؤون المجلس، وهي اللجنة التي تتكون من هيئة مكتب رئاسة المجلس وعدد من النواب، مهمة هذه اللجنة هي مساعدة رئيس المجلس وهيئته الرئاسة على إدارة شؤون المجلس الداخلية، وتحديد السياسات، ووضع الخطط، وإعداد موازنة المجلس السنوية.

والحديث يدور هنا حول ضرورة تفعيل دور هذه اللجنة، بحيث تعقد اجتماعات منتظمة وتتمتع بالصلاحيات وتنفذ المهام المطلوبة منها بهدف تطوير عمل المجلس في كل المجالات، وبخاصة تطوير أداء المؤسسات الإدارية.

المحور الثالث، ويتعلق بالنظام الداخلي للمجلس، فإلى جانب أهمية إدخال تعديلات على مواد هذا النظام، بحيث يتم ملاءمتها مع استحداث منصب رئيس مجلس الوزراء في القانون الأساسي، فإن هناك نقاشاً جدياً حول منصب أمين السر في المجلس التشريعي، الذي هو جزء من مكتب هيئة الرئاسة، ومن بين مهامه الرئيسية الإشراف على المؤسسة الإدارية، فهناك اتجاه غالب في المجلس اليوم يؤيد عدم إسناد هذا المنصب إلى نائب منتخب، وذلك بهدف الحفاظ على حيادية المؤسسة الإدارية، واستبداله بمنصب أمين عام يشغله موظف كبير يتمتع بالخبرة ويتصف بالحياد، وذلك كما هو معمول به في كل البرلمانات الديمقراطية في العالم.

المحور الرابع، ويتعلق بموازنة المجلس التشريعي السنوية وضرورة أن تعد هذه الموازنة بشفافية حسب الأصول عبر دائرة الشؤون المالية في المجلس وتقر مبدئياً في لجنة شؤون المجلس على أن تحال بعد ذلك إلى لجنة الموازنة لتقوم بدراستها وتدقيقها وإعدادها بشكل نهائي لتقر من قبل أعضاء المجلس في جلسة خاصة تعقد لهذا الخصوص، كل ذلك بهدف مراعاة الشفافية في كيفية إنفاق المجلس التشريعي لإيراداته المالية.

القضية الثانية، التي تتناول العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية (الحكومة)، فلدى المجلس التشريعي ثقة أكبر في أن هذه العلاقة ستشهد تحسناً من خلال وجود رئيس مجلس الوزراء كان رئيساً سابقاً للمجلس التشريعي، وبالتالي فإنه يدرك أهمية هذه العلاقة وكيفية إدارتها بشكل يضمن الشفافية في الأداء الحكومي.

ويعمل المجلس التشريعي الآن من أجل تجاوز بعض المشكلات المزمنة في علاقته مع الحكومة، والتي كانت تسبب له صداعاً دائماً وتعيق عمله وأدائه لدوره بشكل فاعل، ومن هذه المشاكل أولاً: غياب أي خطة تشريعية لدى مجلس الوزراء تقدم في مطلع كل دورة من دورات المجلس التشريعي البرلمانية، خطة تراعي أولويات الشعب الفلسطيني وحاجاته التشريعية.

ثانياً: تأخير المصادقة على القوانين المقرة من قبل المجلس التشريعي، ومن قبل رئيس السلطة الوطنية.

ثالثاً: احترام قرارات المجلس التشريعي والعمل على تنفيذها.

رابعاً: تقديم تقرير مالي دوري، يقدمه مجلس الوزراء للمجلس التشريعي حول كيفية التزام الحكومة وتنفيذها لبنود الموازنة العامة للسلطة، يقيم من خلاله المجلس التشريعي ويراقب الموازنة العامة للسلطة، ويقيم من خلاله المجلس التشريعي ويراقب أداء الوزارات والمؤسسات الحكومية.

القضية الثالثة، التي تتعلق بتعزيز علاقة المجلس التشريعي مع الجمهور الفلسطيني، فهناك محاولة يبذلها المجلس مجدداً مع الحكومة من أجل بث جلسات المجلس التشريعي عبر إذاعة صوت فلسطين وتلفزيون فلسطين، إضافة إلى أن المجلس سيضع خطة لعلاقاته العامة مع الجمهور مباشرة عبر تنظيم زيارات لطلبة المدارس والجامعات وممثلي مؤسسات المجتمع المدني، لحضور جلسات المجلس التشريعي التي هي جلسات مفتوحة أمام الجمهور ووسائل الإعلام، بهدف إطلاع الجمهور على دور المجلس التشريعي وكيفية أدائه لمهامه التشريعية والرقابية.

إن مقياس نجاح المجلس التشريعي في استعادته لمصداقيته خلال المرحلة المقبلة تكمن أساساً في نقل الحالة الفلسطينية وإعدادها باتجاه إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في أسرع وقت ممكن من خلال إقناع الحكومة الفلسطينية بذلك، وإقناع الجهات الدولية بضرورة الضغط على إسرائيل وإجبارها على الانسحاب من المناطق الفلسطينية وإنهاء الحصار عنها ليصبح من الممكن إجراء هذه الانتخابات.

حملة ضد إدوارد سعيد في أميركا بعد موته؟!

فخري صالح

تبدو الحملة المسعورة التي يشنها اليمين الأميركي المتطرف في الكونغرس على مركز دراسات الشرق الأوسط في الجامعات الأميركية الكبرى، مثل كولومبيا، وجورج تاون، وبرنستون، ملونة بحلم ماكارثي آت من خمسينيات القرن الماضي. وإذا كان الوضع السياسي قد تغير الآن، واختلف الأعداء المفترضون، فإن ماكارثيي القرن الحادي والعشرين هم من اليمين الجديد، ومن أنصار شارون المتعصبين الذين تؤذيهم الصورة البشعة لإسرائيل في العديد من الأوساط الأميركية، وبخاصة الأوساط الأكاديمية المستنيرة. وما يخافه المكارثيون الجدد هو الصورة الحقيقية للإسلام كدين سمح، وهو الدين السماوي الذي ما فتئ هؤلاء يشوهونه طوال عقود وعقود، حتى وصلنا إلى جعل الإسلام والعرب مرادفين للإرهاب وشن الحرب عليهما سياسياً وعسكرياً، ما قاد إلى احتلال أفغانستان والعراق في غضون أقل من ثلاث سنوات.

بدأت مناقشات الكونغرس حول موضوع دعم مراكز دراسات الشرق الأوسط بأموال الحكومة الأميركية منذ فترة قصيرة بإلهام من كتاب أكاديمي أمريكي – إسرائيلي يدعى مارتن كريمر عنوانه «أبراج عاج في الرمل: فشل دراسات الشرق الأوسط في أمريكا». وكان كريمر قد تخرج من جامعة برنستون، التي تعد واحدة من قلاع الدراسات الشرق الأوسطية والعربية تحديداً في أميركا، وعمل مديراً لمركز موشيه دايان للدراسات الشرق أوسطية والإفريقية في جامعة تل أبيب، وهو يعمل الآن رئيس تحرير «مجلة الدراسات الشرق الأوسطية»، وهي فصلية تصدر عن «منتدى الشرق الأوسط» الذي يرأسه دانيال بايبس الذي يعد أحد مستشاري جورج بوش المقربين في موضوع الشرق الأوسط، ومن أعتى دعاة اليمين المتطرف وكارهي العرب والمسلمين في أميركا.

المدهش في هذه الحملة، التي تطالب الجامعات الأميركية ومراكز دراسات الشرق الأوسط فيها بضرورة تأييد سياسة أميركا الخارجية دون قيد أو شرط وإلا قطعت الدعم عنها، أنها تقود حرباً شرسة على الأكاديمي والباحث والناقد الراحل إدوارد سعيد، وتتهمه بأنه صبغ الدراسات الشرق أوسطية في الجامعات الأميركية بأفكاره التي عبر عنها في كتابه الشهير «الاستشراق»، وكذلك في كتابه «الثقافة والإمبريالية» كما في كتاباته عن فلسطين في الصحافة الأميركية والغربية، ما جعل الساحة الأكاديمية تفترق في رؤيتها للقضية الفلسطينية ونظرتها إلى الإسلام عن الرؤية السائدة لدى الإدارة الأميركية، وفي الإعلام السائد على الساحة الأميركية. ولذلك، يرى دعاة اليمين الأميركي المتطرف، في الإدارة والكونغرس وفي المؤسسة الأكاديمية الأميركية، ضرورة محاربة الأثر الذي مارسه إدوارد سعيد، بشخصه وكتاباته، على المؤسسة الأكاديمية الأميركية وعلى مراكز دراسات الشرق الأوسط فيها. وقد بدأت الحملة على إدوارد سعيد منذ سنوات طويلة كما نعلم؛ منذ وسمته مجلة كومنتري الصهيونية الأميركية بأنه «بروفيسور الإرهاب»، ثم عادت هذه المجلة لتشن عليه حملة شرسة محاولة تجريده من فلسطينيته، والإدعاء بأنه يكذب بشأن سيرته الذاتية ونشأته في مدينة القدس!

سبب الحملة بالطبع أن إدوارد سعيد ظل طوال حياته أبرز مناقح عن فلسطين ومدافع عن حقوق شعبها في كبريات الصحف ووسائل الإعلام في الغرب. كان الرجل طاقة جبارة وعقلاً يقظاً لا ينام، وكان انتماؤه الأخلاقي لفلسطين يغلب انتماءه لمسقط رأسه؛ وهو ما جعله متكلماً غير مفوض باسم الشعب الفلسطيني في الصحافة والإعلام الغربيين. قوة حجته، وعمق معرفته، وقدرته على الوصل بين الثقافات الإنسانية، وألمعيته الفكرية، جعلته شخصاً مرهوب الجانب في المؤسسة الأكاديمية الغربية. وكانت فلسطينية سعيد، التي انتقدها مثقفو اليمين في الغرب وصبوا عليه جام سخطهم بسببها، قوة أخلاقية لقول الحقيقة للسلطة أينما توضعت، في السياسة وفي الثقافة كذلك. ولعل كتابه المميز الخطير «الاستشراق»، الذي أصدره قبل خمسة وعشرين عاماً، أن يكون نافذته التي أطل منها على فلسطين ومأساتها، فحلل استراتيجيات الفكر الغربي في تعامله مع ما ليس غربياً ليصل، في ذلك الكتاب الذي حول مسار دراسات الآخر وأثر عميقاً في حقول بحثية ومعرفية عديدة وتيارات فكرية وأجيال من الباحثين، إلى أن مأساة الفلسطينيين نابعة من قدرة الصهاينة على بث صور نمطية للعرب والمسلمين وقدرتهم على جعل المواطن الغربي يصدق هذه الصور. ولذلك، كرس إدوارد حياته كأستاذ جامعي، ومحاضر وباحث وناقد أدبي ومفكر، ليجلو الصدأ الذي راكمه الصهاينة، ومؤيدوهم في الغرب، على صورة فلسطين.

كان مشروعه الفكري والنقدي، وكذلك السياسي - الأيديولوجي، مرتبطاً إذن بتلك القوة الأخلاقية التي تمتلكها فلسطين. ولعل الهجوم المتصل عليه بعد موته ينبع من إدراك الجهات الصهيونية واليمينية الأميركية المتطرفة أن إدوارد سعيد يمثل قوة أخلاقية كبيرة قادرة على وضع فلسطين في دائرة الوعي الغربي، ومحاربة الصور النمطية التي يوسم بها العرب والمسلمون.

تتمة - غزو المصطلح السياسي ..... إلى أين؟

يتواصل الترويج الإسرائيلي للمصطلحات المسمومة في صيغة اختراق إعلامي متغلغل في مساحات واسعة من الرأي العام العالمي والرأي العام العربي والفلسطيني، وفي عقول المسؤولين الذين انجروا لاستخدام المصطلحات دون فحص وتمحيص.

تتعامل الثقافة الإسرائيلية السائدة مع ***الاستعمار الإسرائيلي*** بشكل مخالف ومعاكس للنماذج الاستعمارية الكولونيالية السابقة من أمثاله، والغريب في الأمر أن الخطاب السياسي والإعلامي العربي والفلسطيني يخلو من وسم إسرائيل بالكولونيالية وبالعكس يتم تقديمها كبلد طبيعي، وفي أهون الأحوال تقدم إسرائيل كبلد محتل، والأخطر في الأمر أن الخطاب الإعلامي الشعبوي الفلسطيني والعربي أخذ يعرف الصراع باعتباره صراعاً دينياً بين الإسلام واليهود، وليس صراعاً استعمارياً بين شعوب وكولونيالية. ذلك أن الصراع الاستعماري يتوقف ويجد له حلاً عندما يتوقف الاستعمار أو يتراجع. أما الصراع الديني «فالله وحده يعلم متى ينتهي» وتنتهي معه حرب الأديان. لقد ارتبطت النشأة الإسرائيلية بسياسة التنصل من السياق الاستعماري والوظيفة الاستعمارية، وحظرت الدولة استخدام مصطلح كولونيالية أو استعمار داخل إسرائيل وضمن علاقاتها الدولية. وفي الوقت الذي انسحب فيه الحظر علينا نحن الضحية، فإن بعض الكتاب والأكاديميين الإسرائيليين يحاولون التذكير بالكولونيالية الإسرائيلية، لكن الذكرى لم تنفعنا على الرغم من فائدتها، للأسف.

ويتداول مصطلح «***الفلسطينيون***» في وسائل الإعلام الإسرائيلية والعالمية والعربية والفلسطينية، ويستخدم كبديل لمصطلح الشعب الفلسطيني أو لمصطلح فلسطين. ويشاع نشره واستخدامه من قبلنا ليتصدر الخطاب الفلسطيني والعربي على أعلى المستويات السياسية والثقافية، ويسود أيضاً في الخطاب الدولي. كأن يقال المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين وليس بين الإسرائيليين والفلسطينيين مثلاً. وكأن يقال الدول العربية والفلسطينيين وليس فلسطين أو الشعب الفلسطيني. إن الهدف من تعميم المصطلح هو حصر الوجود الفلسطيني بمستوى أقلية تفتقد لمقومات شعب له حق تقرير المصير الكامل وحق السيادة على أرضه وله حق إقامة دولته المستقلة. ولأن «الفلسطينيين» أقل من شعب، يصبح الحل السياسي المطروح لهم هو إتباعهم إدارياً واقتصادياً وسياسياً بالدولة الكولونيالية، حتى لو سمي كيانهم «بدولة مستقلة» حسب رؤية بوش.

ويتعامل الخطاب السياسي والإعلامي العربي والفلسطيني مع مصطلح «***استيطان ومستوطنات***». ومصدر هذا المصطلح هو إسرائيل التي تقدم الاستيطان باعتباره استيطاناً بشرياً طبيعياً في أراض بكر لا يقطن بها أحد، أو تعود ملكيتها لليهود قبل ٣ آلاف عام. وينطبق مصطلح الاستيطان أيضاً على هجرة الجماعات البشرية واستيطانها للأرض منذ تشكل المجتمعات البشرية. غير أن هذا المصطلح لا يمت بصلة لعملية اغتصاب الأرض واستغلال الموارد والمواقع الاستراتيجية وطرد السكان الأصليين – الشعب الفلسطيني–. هذه العملية اسمها «استعمار» والمستوطنات هي «مستعمرات» والمستوطنون هم مستعمرون. إن المستعمرات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية هي التجسيد الفعلي للكولونيالية الإسرائيلية ولغطرسة القوة التي تلازمها.

وهناك عشرات المصطلحات التي تستخدم بوظيفة سياسية متناقضة مع المصلحة والأهداف الوطنية، من نوع مصطلح «***الإرهاب***» بدل المقاومة، و«***يهودا والسامرة والمناطق***» بدلاً من الأراضي الفلسطينية، ***وإعادة الانتشار*** بدلاً من انسحاب قوات الاحتلال، ***والاستهداف*** بدلاً من الاغتيال أو الإعدام الميداني بدون محاكمة. وتزايد ضخ المصطلحات السياسية الإسرائيلية أثناء الانتفاضة وبخاصة ذلك النوع من المصطلحات الذي استهدف تجريد الشعب الفلسطيني من صفاته الإنسانية. فقد درج الإعلام الإسرائيلي على عدم ذكر أسماء الضحايا الفلسطينية، وكان يقدمها كأرقام وكأنها أقل درجة من الإنسان.

واستخدم جيش الاحتلال مصطلح «***توسيع جوانب المستوطنات***» التي كانت تعني تطهيراً عرقياً للسكان الأصليين وممتلكاتهم وأشجارهم المقيمين في تلك الجوانب. وكان استخدام مصطلح «***تبادلا كفيفا للنيران***» يعني إطلاق النار على مسيرات الاحتجاج التي لا تملك السلاح. وكذلك مصطلح «***حي جيلو***» «***أحد أحياء القدس***» بدلاً من مستعمرة «جيلو» المقامة على الأراضي الفلسطينية.

أخيراً لا بد من وقفة مسؤولة مع قضية المصطلحات، وهذا يستدعي التنادي للقاءات تضم ذوي الاختصاص باللغة والسياسة من أجل اعتماد مصطلحاتنا على أقل تقدير، ومن أجل وقف التغلغل السياسي والثقافي والأمني أولاً في عقولنا وثانياً على الأرض.

تتمة - طبيعة العلاقة بين المجلسين الوطني والتشريعي

عن السؤال لأنها ترى أن قيام السلطة الوطنية ينسجم مع قرار المجلس المركزي الفلسطيني الذي كلف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بإنشاء السلطة في ١٠-١٢/١٠/١٩٩٣، وهذا القرار يحمل في طياته التأكيد على أن منظمة التحرير هي مرجعية السلطة الوطنية. ووفقاً لذلك تعد المنظمة والمجلس الوطني واللجنة التنفيذية المظلة السياسية الشرعية وذات الصفة الشمولية والدولية، في إدارة عملية الحل النهائي للقضية الفلسطينية، فيما يتعلق بالقضايا الأساسية، وهذا يلزم المجلس الوطني في الإقرار والمصادقة على الاتفاقات الدولية قبل أن تصبح ملزمة للشعب الفلسطيني.

فالمجلس الوطني ليس بديلاً عن المجلس التشريعي، وكذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي فهو ليس بديلاً عن المجلس الوطني، إذ أن الأخير حل المشكلة بضمه أعضاء التشريعي إليه، وبهذا يصبح التشريعي همزة الوصل بين الداخل والخارج من مشاركته في المجلسين الوطني والمركزي. وباستعراض قرارات المجلس التشريعي يتبين مدى وضوح الدور التكاملي بين المجلسين الوطني والتشريعي في الداخل والخارج، ومن الأمثلة على قرارات التشريعي (١/٧/٤٣-ثانياً-أ) و(١٥/٧٨/١-٦)، و(١/١٨/٧٨)، و(١/٢١/١٠٦)، و(١/٢٤/١٢١)، التي تهدف إلى إجراء التنسيق مع المجلس الوطني الفلسطيني.

واستناداً إلى النظام القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن (اللجنة التنفيذية والمجلس الوطني هما الجهة صاحبة الاختصاص في عقد الاتفاقات والمعاهدات وإقرارها والمصادقة عليها، وبخاصة فيما يتعلق بالقضايا الجوهرية التي سيتم التفاوض بشأنها مع الحكومة الإسرائيلية، والتي استبعدتها اتفاقات المرحلة الانتقالية من ولاية السلطة التشريعية لتبقى ضمن ولاية م.ت.ف العامة، لتمثيلها مصالح الشعب في الداخل والخارج، وما يدعم هذا الرأي هو المادة الثانية من الميثاق الوطني الذي يعتبر الشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده هو صاحب الحق الشرعي في وطنه وتقرير مصيره بإرادته. وبهذا، فإن إرادة المجلس التشريعي تمثل جزءاً من إرادة الشعب الفلسطيني في حين أن الذي يعبر عن الإرادة الكلية هو المجلس الوطني الفلسطيني وهذا ما تؤكده المادة السابعة (أ) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو أن المجلس الوطني هو السلطة العليا لمنظمة التحرير، وهو الذي يرسم سياستها وبرامجها ومخططاتها، بالإضافة إلى أن قانون الجنسية الذي يصدر عن المجلس التشريعي لا يجوز أن يمس بأي شكل من الأشكال بما ورد في المادة الخامسة من الميثاق الوطني من تعريف للفلسطينيين، ولا يجوز للمجلس التشريعي، أيضاً، أن يسن أي قانون يلغي أو ينقص من الحقوق الوطنية الفلسطينية دون الرجوع إلى المجلس الوطني الفلسطيني لإقراره والمصادقة عليه.

ويدعم هذا الرأي ما نصت عليه المادة (١٦/أ) من النظام الأساسي لمنظمة التحرير، بأن تتولى اللجنة التنفيذية تمثيل الشعب الفلسطيني، وهذا يقتضي، بالطبع، أن يكون هو الجهة صاحبة الاختصاص (اللجنة التنفيذية) بعقد الاتفاقات والمعاهدات وعرضها على المجلس الوطني لإقرارها والمصادقة عليها.

واستناداً إلى ما تقدم، فإن المجلس التشريعي وفقاً لأحكام المواد الواردة في الميثاق والنظام الأساسي لمنظمة التحرير غير مختص بمناقشة البرتوكولات والمعاهدات التي تعقدها م.ت.ف، بحكم تمثيله للشعب الفلسطيني الجزئي في أراضي السلطة، وبحكم عضويته في المجلس الوطني.

مراجعة كتاب

شرق وغرب: الشرخ الأسطوري

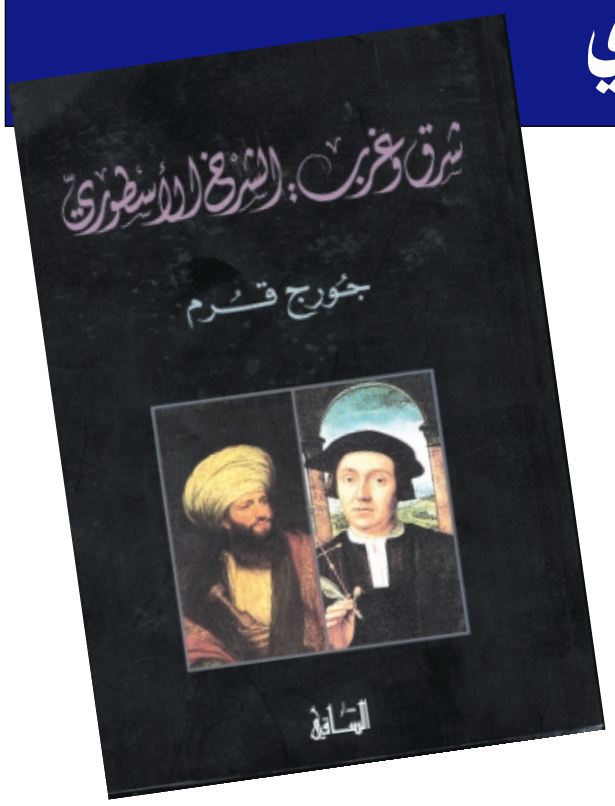

إسم الكتاب:شرق وغرب: الشرخ الأسطوري»
المؤلف:جورج قرم
عدد الصفحات:٢١٥ صفحة من الحجم المتوسط
الطبعة الاولى:٢٠٠٣
الناشر:دار الساقي، بيروت، ٢٠٠٣ - مترجم عن الفرنسية

عرض وتعليق: جميل هلال

جورج كرم من الكتّاب العرب الذين يألفون بالفرنسية حول قضايا ذات طابع كوني وإقليمي. وهو يتناول في هذا الكتاب ما يسميه بـ »الشرخ الأسطوري بين الشرق والغرب«. غير أنه يركّز حديثه حول الأنماط المفاهيمية التي يتم عبرها التفكير حول العالمين العربي والإسلامي (كونهما باتا يعتبران ممثلين للشرق) وفيما يخص أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية (باعتبارهما ممثلتين للغرب). وعلى الرغم من أن المؤلف ينطلق من مقولة أن هذا الشرخ وهمي ولا وجود له على أرض الواقع وأنه يوجد فقط في »مخيلة الإعلام وبضع الأكاديميين النافذين وأركان الإدارة الأمريكية الحالية الذين روجوا لمقولة صراع الحضارات أو الأديان«، فإنه سرعان ما ينساق في حديثه عن شرق وغرب باعتبارهما كيانين قائمين على الأرض فعلاً، وليس في مخيلة البعض فقط. فهو يتعاطى معهما أحياناً كمناطق جغرافية (ما يعرف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وأحيانا أخرى كحضارات أو ثقافات (الحضارة العربية والإسلامية)، بالإضافة إلى اعتبارها مناطق ذات سمات اقتصادية واجتماعية معينة. وهو يرى أن هناك صراعاً محتدماً يدور بين الشرق والغرب ويستهدف من كتابه الحد من هذا الصراع »الذي يرتوي، برغم التطور المزعوم للعلمانية، من مَعين النماذج التوراتية، سواء أكانت يهودية، أم مسيحية، أم إسلامية« (صفحة ١٥٩-١٦٠).

كتاب جورج قرم كتاب محير لأكثر من سبب:

أولاً: لأن موضوعه متنقل أو زئبقي، فهو ما أن يتناول فكرة حتى يقفز إلى أخرى، ما يترك القارئ في جريان مستمر وراء السرد المتقطع لموضوعات وإشكاليات غير مكتملة التكوين أو النقاش. ومن هنا يجد القارئ نفسه في حيرة في تحديد موضوع الكتاب: هل هو حول الاستشراق والاستغراب، أم هو حول التحولات في الفكر السياسي الأوروبي في القرنين الأخيرين؟ وهل هو معني بالتأمل في نتائج مرحلة انتهاء الحرب الباردة ورمزية أحداث الحادي عشر من أيلول العام ٢٠٠١، أم أنه معني بالعولمة الاقتصادية والثقافية؟ هل يتناول الفكر الإسلامي السياسي من مدخل المواجهة المفترضة بين الغرب الأوروبي والشرق الإسلامي؟ أم أن الكتاب مسعى للإجابة عن سؤال قديم، ألا وهو لماذا تقدم الغرب وتأخر العرب؟ وكل هذه الموضوعات تظهر وتختفي في الكتاب، ما يجعل العثور على فكرة أو إشكالية أمراً مستحيلاً، وحتى أن الشرخ بين الشرق والغرب شرخ وهمي تبقى بدون جدلية مقنعة أو موضوعة قائمة بذاتها.

ثانيا، لأن معظم الآراء التي ترد في الكتاب مصاغة بلغة تقريرية بعيدة عن النقاش المعمق والتأمل الموضوعي، هذا بغض النظر عن صحة أو عدم صحة هذه الآراء، ولذا نجد المؤلف يستسهل عملية الوعظ واللغة الأخلاقية.

ثالثاً: يقع المؤلف بشكل متكرر في المطبات ذاتها التي يحذرّنا، وعن حق، من الوقوع فيها، بما في ذلك الوقوع في شبكة الأكليشيهات والأحكام المسبقة »التي تحاصرنا من كل جهة في الشرق كما في الغرب«.

ولعل تلخيص أبرز الآراء التي يتناولها الكتاب هي الطريقة الأفضل لإعطاء القارئ صورة عن مضمونه والرسالة التي يريد المؤلف إيصالها:

-يرى المؤلف أن علمانية الغرب ناقصة ومشوهة وشكلية الطابع، ومن هنا فهو يدعو إلى علمانية لا تخضع لخصوصية الأوضاع الدينية - السياسية، كما تشكلت عند الغرب. وهنا يورد جورج قرم جملة من المترادفات مثل: »الفكر الغربي المعاصر ما زال رهينة لنرجسية وطدّت بشكل حاسم »نظام البديهيات« الفكرية في كتابات هيجل«؛ ومثل »الغرب حبس نفسه في جدار من العولمة الفكرية والثقافية«؛ ومثل »الثقافة الغربية »فرنجت« العالم« وباتت تتجسد في ما نسميه اليوم »العولمة، يرافقها خطاب نرجسي رسولي ذو رسالة نبوية في آن«. ويرى المؤلف أن الثقافة الغربية تمتاز بعلمانية »مخادعة« لأنها بقيت في المضمون رهينة الآلية الخفية للديانات التوحيدية (ص ٣٢).

- يرى قرم أن الشرخ بين الغرب والشرق انحسر ليكون بين الغرب (أوروبا والولايات المتحدة) وبين الشرق العربي والإسلامي بعد فورة الإنجازات الاقتصادية والعسكرية التي تحققت في الشرق الأقصى. وهو لا يرى أن الدين هو محور الشرخ بين العالمين بدليل الشرخ بين الكنسية الشرقية والكنيسة الغربية سابقاً، وداخل الكنسية الغربية لاحقاً (كاثوليك وبروتستانت)، وبين السنة والشيعة كذلك. وهو يرى في الشرخ الذي صنعه الفكر الغربي بين الآريين والساميين شرخ مصطنع بعد أن أعادت الثقافة الغربية، حسب رأي المؤلف، دمج التراث اليهودي في الثقافة الغربية على حساب لإقصاء متفاقم للإسلام، وبعد تكريس دولة إسرائيل وتحويل »الهولوكوست« إلى قربان يقدم على مذبح إنشاء دولة إسرائيل«.

- يستفسر قرم حول أسباب النهضة الأوروبية، لكنه سرعان ما يجيب عليه بما هو بحاجة إليه كسؤال، كنشوء الرأسمالية والثورة الصناعية والثورة الفرنسية، حيث تم استبدال الحاكم المطلق بالكائن الجماعي الممثل في »الأمة«، معتبرا الأخير عاملاً حاسماً. وفي المقابل، شهد الحكم العباسي انغلاقاً دينياً وتجميداً نهائياً للمدارس الفقهية. لكن المؤلف لا يفسر لماذا نمت الرأسمالية الصناعية في الغرب قبل غيرها من المناطق، ولماذا تمأسست الديمقراطية الليبرالية هناك قبل أن ترسّخ نفسها في بلدان أو مناطق أخرى. ومن هنا لا يبدو رده على ما يدعيه البعض في الغرب من خصوصية في التطور الاقتصادي والمجتمعي والعلمي مقنعاً، فلا يكفي القول إن هكذا ادعاءات هي تعبير عن نرجسية، ومجرد تداول لأساطير من قبل الغرب. فلا مجال لإنكار أن ما حصل في الغرب، من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية، يتمايز عما حدث في مناطق أخرى. كما أن الغرب، كما يلمح أحياناً المؤلف ليعود ليقفز عن ذلك، ليس كتلة متجانسة من الرؤى والأفكار والإثنيات والديانات والطوائف والأيدلوجيات. وتحويل الغرب، أو الشرق، إلى كتلة متجانسة وقوع في الجوهرانية التي يحذر المؤلف منها، والتي يقع فيها المستشرقون والمستغربون (من الحركات الدينية الأصولية على أصنافها) على حد سواء في تسويق تنميطاتهم وتوصيفاتهم للمجتمعات والدول.

- يرى المؤلف أن موضوعة الهوية والانتماء، وبأنماط فكرية معينة، استدعيت في بدايات القرن العشرين لتبرير إنشاء دولة إسرائيل، ولاستخدام الإسلام لمحاربة الشيوعية عبر إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي العام ١٩٦٩ لتقويض دور وتوجهات منظمة دول عدم الانحياز التي امتازت بنظرة علمانية وبرؤى تقدمية. ويشير إلى أن محاربة الشيوعية دفع إلى استنفار الهويات الدينية، وأن انهيار الاتحاد السوفيتي أعاد المسألة القومية إلى الواجهة. لكن المؤلف، وللأسف، يميل إلى تسطيح الأمور، حيث يعتبر أن الغرب، ذا الجذور الإغريقية-اليونانية، انكفأ إلى خطاب يتبنى قيماً وجذوراً يهودية-مسيحية (ص ١٤٢)، ويعتبر أن هذا لا يعود إلى أيديولوجية معينة تولدت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وصعود اليمين الأوروبي إلى السلطة، بل يعود إلى وجود قبول الثقافة الأوروبية لأهمية التوحيد »في أعماق النفس الأوروبية على بالرغم من انتشار العلمانية« (ص. ١٤٥).

- يتبنى المؤلف مقولة أن الإسلام دين علماني في الوقت الذي يشكّك فيه بعلمانية الغرب. ويستند في هذه المقولة إلى أن »مفهوم الفصل بين الزمني والروحي الذي كان أحد سمات الحداثة الأوروبية، لا معنى له في الإسلام؛ لأنه لا وجدود فيه لمؤسسات دينية وروحية يديرها رجال دين، مستقلة عن النظام السياسي المدني أو تهيمن عليه، كما كان الحال في المسيحية الغربية« (ص. ١٦٥). والواقع أن السلطة الدينية الإسلامية، بغض النظر عن أشكال تعبيراتها المؤسساتية، خضعت دوماً، مع استثناءات محدودة جداً كما في الحالة الإيرانية، للسلطة السياسية. ويدعم المؤلف رأيه بالاستشهاد بأن مفكرين إسلاميين كثيرين أبرزوا فكرة علمانية الدين الإسلامي عبر التركيز على الطابع التاريخي والأيديولوجي لتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بتنظيم سلطة الخليفة (ص. ١٧١). وإن كان صحيحاً أن الإسلام، كما الديانات الأخرى، متعدد التفسيرات والمدارس، إلا أن إشكالية العلمانية ترتبط، أساساً، بمأسسة استقلالية الهيئات والشؤون الدينية عن شؤون إدارة الدولة وسياستها ومؤسساتها، ليس في النظرية فقط، بل، وهو الأهم، في الممارسة العملية. وإلا كيف نفسر النجاح الذي حققه الإسلام السياسي في إطار استخدام الدين الإسلامي (أو بالأحرى تيارات معينة له) من قبل دول وفئات حاكمة عربية وإسلامية وأمريكية لمحاربة تيارات القومية العربية العلمانية والاتجاهات اليسارية والشيوعية.

- يختزل المؤلف الخطاب الغربي سياسياً إلى خطاب المحافظين الجدد (فرض هيمنة الإمبراطورية الأمريكية على العالم)، واقتصادياً إلى خطاب الليبراليين الجدد، والمتمثل في الاقتصاد الحر وانسحاب الدولة من الحقل الاقتصادي. وهو يرى أن »النرجسية الليبرالية المحافظة« باتت تفرض سيطرتها بشكل حاسم على العالم، وأن هذا لن ينتهي قريباً، بل يتنبأ بأن لن يتحقق تغيير إيجابي في العالم الحالي، ما لم يتم فك الحصار الذي تمارسه الثقافة الغربية على خناق العالم، وهذا حسب رأي المؤلف ليس وشيك الحدوث. لكن الليبرالية الجديدة ومعها المحافظون الجدد ظاهرة عابرة على أغلب تقدير، وهي أثارت في السنوات الأخيرة موجة من العداء للعولمة (بمفهوم الرأسمالية المتوحشة، ولما تجريه من تدمير للبيئة واستضعاف دول العالم الثالث واستغلال للإنسان ..)، وهي موجة ظهرت بالأساس في العواصم الغربية، ومن ثم اتسعت لتشمل الأطراف في العالم الثالث (عبر منظمات غير الحكومية). كما تصعب مناقشة ظاهرة العولمة (التي يصفها المؤلف بفرنجة العالم) دون الانتباه إلى ما يجري في مناطق أخرى من هذا الكوكب، وتحديداً في روسيا الاتحادية والصين واليابان والهند وأمريكا الجنوبية.

- وأخيراً يرى جورج قرم أن الحداثة، على الطريقة الأوروبية، قد فشلت في الانتقال إلى خارج الغرب لأنها بقيت مرادفة للفرنجة، ولأنها افتقرت إلى »فضيلة التواضع«، ولأنها فقدت جانباً مهماً من رسالتها الأولى المنادية بالقيم الجمهورية، وفشلت في خلق حاضرة تتسع للمواطنين كافة. ويخلص المؤلف، بعد الكثير من اللف والدوران واللغة التقريرية والتعميمات ذات الصفة المطلقة والاختزالات القسرية، إلى الدعوة إلى أن الحل يكمن في علمنة العلمانية، وهو ما يعني العودة إلى فلسفة الأنوار.

رئيس التحرير:
د. جورج جقمان

هيئة التحرير:
مي الجيوسي
أريج حجازي

المحرر المسؤول:
مهند عبد الحميد

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله، ص.ب: ١٨٤٥
تلفون: ٢٩٥١١٠٨-٢ (٩٧٢) - فاكس: ٢٩٦٠٢٨٥-٢ (٩٧٢)
بريد إلكتروني: muwatin@muwatin.org

تصدر هذه النشرة ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرخ بُل- ألمانيا - الآراء الواردة في النشرة لا تعبّر بالضرورة عن رأي مؤسسة مواطن أو مؤسسة هينرخ بُل

آفاق
برلمـــــانية
كـانون أول ٢٠٠٣/ م

لوحة سيريالية - سلڤادور دالي

غزو المصطلح السياسي .....إلى أين؟

مهند عبد الحميد

إن ترويض الثقافة وفرض سياسة الآخر، غالباً ما يبدأ من التحكم بالمصطلح، وتحديداً عبر تسلل المصطلح الدخيل إلى العقول. فإذا كان المصطلح هو دلالة التعبير عن فكرة، فانه قد يكون أداة للتعبير عنها، وبخاصة عندما يتكرر، وتتعود عليه الأسماع. وحسب التجارب صار بمقدور المصطلح أن يغير الفكرة. والأهم، فإن المصطلح في ثقافة العولمة يحاول صياغة وعي عنوانه، تثبيت هزيمة الضعفاء وانتصار الأقوياء بصورة إذعان.

ثمة حشد كبير من مصطلحات العلوم والفنون والسياسة والفلسفة والأدب والثقافة التي لها دلالات استعمالية وتأويلية. والمصطلحات في مجال العلم والمعرفة والثقافة والفنون يمكن التعاطي معها، بل من الضروري مواكبتها وتجميعها في رصيد مصطلحي عبر المجامع اللغوية العربية. وللأسف، وبفعل سطوة التأخر واستمراء الهزائم، ينقص اللغة العربية ٤٠٠ مصطلح عن مختلف العلوم. ومن نافل القول الحديث عن توقف حركة الترجمة لأمهات المذاهب الأدبية والفلسفية والعلوم الإنسانية، وعن غياب النصوص الأساسية لأمهات الفكر الحديث والمعاصر في الأنثروبولوجيا والفلسفة والفينومينولوجيا والبنيوية والتفكيكية وما بعد الحداثة من رصيدنا المصطلحي. ولا تقتصر المشكلة على الاستقبال والانفتاح، بل تشمل الإرسال أيضاً، حيث بلغ عدد المتحدثين باللغة العربية على شبكة الانترنت (٨ ,٠٪) وهو الترتيب الأخير من بين اللغات الأساسية الـ ١٣ منسوباً لعدد السكان الناطقين بالعربية. إن ثقافة كل أمة تكمن في لغتها، وحضور أية لغة على المسرح العالمي يعتمد بشكل أساسي على ثقافة اللغة ومدى مساهمتها في الإضافة والإبداع.

غير أن المشكلة الأخطر التي تستدعي وقفة متأنية وفاحصة، تكمن في تبني مصطلحات سياسية تساهم بشكل وبآخر في عمل مقاربة ذهنية لاستدخال فكر الهزيمة، وتكريس حالة الوهن والاستسلام. وفي هذا الصدد يشكل المصطلح السياسي أداة أساسية في الصراع الفلسطيني والعربي – الإسرائيلي. وقد جاءت المصطلحات الإسرائيلية منذ البداية لتعبر عن إنكار الهوية الوطنية الفلسطينية وإنكار وجود الشعب الفلسطيني، ثم اتجهت المصطلحات الإسرائيلية لاختراق الوعي بهدف فرض الاستسلام على الشعب الفلسطيني، أخذاً بمقولة إن الترويض السياسي وتغيير المواقف والأفكار يبدأ من ضبط المصطلحات وإشاعتها والتحكم بها. ومنذ بداية الصراع وحتى الآن،

التتمة ص١٠